

4

الافتتاحية

التحديات التي تواجه المكتبات ومراكز المعلومات
المصرية في القرن الواحد والعشرين

د. زين عبد الهادي

أوراق العدد

- ثقافة البحث عن المعلومات في بيئة رقمية
إ.د. محمد فتحى عبد الهادي

- استراتيجيات البحث وتقنية استخدام قواعد
المعلومات في جامعة النجاح الوطنية
أ. هانى حبر

- الحل المتكامل للمكتبات

PIXEL SOFT

- واحة مكتبات . نت

أ. عبير أحمد

٤

ملف العدد

تقييم أصول الملكية الفكرية ومعانيها

تقييم المحتوى العربى

الأهمية والاحتياجات

أ. عادل حنفى حسين

IPIS.COM

إيبيس . كوم

مستشار التحرير
أ.د. فتحي عبد الهادي

رئيس التحرير
د. زين عبد الهادي

مدير التحرير
د. رؤوف هلال

سكرتير التحرير
د. عماد عيسى

مراجعة
أ. شريفه السيد

IPIS.COM

إيبيس . كوم

ص ب: 647 الأورمان
12612 - الجيزة

جمهورية مصر العربية

ت/ف: 3832836

ت : 5839668

محمول: 0101816656

E-mail:

IPIS_COM@hotmail.com

raouf@ipisegypt.com

www.ipisegypt.com

October, November, December 2006

تابع معنا

أحدث التطبيقات التكنولوجية في المكتبات ومراكز المعلومات

قائمة المحتويات

الإفتتاحية: التحديات التي تواجه المكتبات ومراكز المعلومات المصرية في القرن الواحد والعشرين

د. زين عبد الهادي _____ 3

تقييم أصول الملكية الفكرية ومعايير تقييم المحتوى العربي الأممية والاحتياجات

أ. عادل حنفي حسين _____ 5

ثقافة البحث عن المعلومات في بيئة رقمية

أ.د. محمد فتحي عبد الهادي _____ 20

استراتيجيات البحث وتقنية استخدام قواعد المعلومات في جامعة النجاح الوطنية

أ. هاني جبر _____ 21

أحدث النظم الآلية في المكتبات: الحل المتكامل للمكتبات

35 _____ PIXEL SOFT

واحدة مكتبات.نت

أ.عبير أحمد _____ 40

نشرة غير دورية تصدر
موقتاً تهتم بتكنولوجيا
المكتبات والنظم الآلية
والإنترنت واستخداماتها
في المكتبات العربية

مستشار التحرير

أ.د. محمد فتحي عبد الهادي
رئيس كلية الآداب جامعة القاهرة - السابق
وأستاذ المكتبات والمعلومات

رئيس التحرير

د. زين الدين عبد الهادي
رئيس قسم المكتبات والمعلومات
جامعة حلوان
zhady41@arado.org.eg

مدير التحرير

د. رؤوف هلال
مدرس المكتبات والمعلومات
كلية الآداب جامعة المنصورة
helal.raouf@hotmail.com

سكرتير التحرير

د. عصام عيسى صباغ
مدرس المعلومات
جامعة حلوان
esulh@flashmail.com

مراجعة

أ. شريفة السيد
مسؤول النشاط الثقافي
دار الكتب المصرية
Shereifa_elsayed@yahoo.com

توزيع

إيبس.كوم
القاهرة

صدر العدد الأول في يناير
2000

الافتتاحية:

التحديات التي تواجه المكتبات ومراكز المعلومات المصرية في القرن الواحد والعشرين

د. زين عبد الهادي

Zhady41@arado.org.eg

- التشريعات المالية والإدارية المنظمة
لأقتناء مواد معلوماتية من الشبكات.
- اتجاه الدولة نحو ما يعرف بتخفيف
التشريعات deregulation، وهل هناك
دور لهذا التخفيف التشريعي واللائحي
في مجال المعلومات.
- التشريعات المنظمة لإنشاء شركات
خدمات المعلومات المصرية ومدى فشلها
أو نجاحها، أمثلة الضرائب والجمارك
والإجراءات البيروقراطية.
- 4- تحديات إعادة الهيكلة:
 - أوضاع إدارات المكتبات في ظل التطورات
الإدارية والتكنولوجية.
 - تدريب العاملين وإعادة هيكلة المناهج
الدراسية لتتوافق مع المستحدثات بكافة
أنواعها.
 - التوافق مع المعايير الجديدة للفهرسة،
على سبيل المثال: الفصل التاسع من

AACRII

ثمة عديد من التحديات التي تواجه المكتبات
ومراكز المعلومات المصرية في مطلع القرن القادم،
وإذا حاولنا رصد هذه التحديات فإنه يمكننا
الإشارة إلى ما يلي:

1- التحديات الاقتصادية:

إنحسار دور الدولة، والاتجاه نحو
الخصخصة في قطاع الخدمات كالتعليم
والصحة، وتأثير ذلك على المكتبات، وهل
يتم خصخصة خدمات المعلومات، وطبيعة
خدمات المعلومات في البيئة المصرية حالياً
ومدى القدرة على التعامل معها وفق المفاهيم
الاقتصادية الجديدة.

2- التحديات التكنولوجية:

انتشار شبكات الحاسب، توافر النظم الآلية،
النشر الإلكتروني وتأثيره على أوضاع الاقتناء
والتزويد والإجراءات الفنية.

3- التحديات القانونية:

- التشريعات المناسبة لحرية تدفق
المعلومات.

- بيئة التحولات الهيكلية التي تواجه صناعة المعلومات في العالم.
- بناء شبكات معلومات تتحول إلى شركات للمعلومات مثال:
- تحولات OCLC.
- تحولات نظام CARL ومرصد UNCOVER إلى شركات عالمية.
- تحولات النظام العالمي للمعلومات نحو نوع من اليوتوبيا يمكن أن نطلق عليها وطن المعلومات، وإعادة إحياء فكرة ميمكس التي نادى بها قانيفر بوش منذ نصف قرن.
- ما هي طبيعة التحديات التي تواجه مصر في ظل هذه التحولات العالمية خاصة في ظل تزايد واتساع رقعة حرية تدفق المعلومات بين كل دول العالم، وتعزيز دور الديمقراطية في العمل المؤسسي، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، ودعم النزاهة وسرعة المحاسبة والمساءلة.

زيب

- إبراز الدور المصري في مجال المكتبات والمعلومات على الشبكات العالمية.

5- إحياء دور المنظمات الأهلية:

دور المنظمات الأهلية في مجال المكتبات والمعلومات وهو الدور الذي يجب أن تمارسه جمعية المكتبات والمعلومات والأرشيف والجمعيات المثيلة في سبيل تصحيح أوضاع العاملين في المكتبات وغيرها من القضايا.

6- الخروج من نفق الإغراق في القضايا الفنية على حساب الدور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والسلوكي الذي يمكن أن تلعبه المكتبة المصرية.

7- تحسين الصورة الذهنية للمكتبة المصرية على المستوى المحلي والعالي وتوفير البنية الأساسية لها.

8- تحدي الحفاظ على الذاكرة المصرية للإنتاج الفكري:

هناك ذاكرتان الأولى هي الذاكرة السطحية، ونعني بها الضبط البليوجرافي القومي، أما الذاكرة العميقة ونعني بها ضبط النصوص الكاملة للإنتاج الفكري المصري، ماذا عنهما؟

9- تحدي سرعة الاستجابة:

من حيث التوافق مع المستحدثات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والإدارية التي يمر بها العالم.

تقييم أصول الملكية الفكرية ومعايير تقييم المحتوى العربي

"الأهمية والاحتياجات"

أ. عادل حنفي حسين

مستشار مالي وخبير تقييم الملكية الفكرية

الوجود المادي المؤثر لأصول الملكية الفكرية إذا ما قورنت تلك الأصول بغيرها من الأصول التي تستحوذ عليها المنشآت والأفراد، كالأصول الثابتة المثلثة في الآلات والمعدات والأثاثات والسيارات وغيرها مما يدرك بالوجود المادي الملموس والذي يشكل جزءاً هاماً من سماته وخصائصه .

2. عدم إمكانية تحديد العمر الاقتصادي لأصول الملكية الفكرية بدرجة عالية من التأكد :-

بمعنى أن الفترة التي يتوقع أن يظل أصل الملكية الفكرية منتجا ومحققا لمنافع اقتصادية من ورائه لا يمكن تحديدها بدرجة عالية من التأكد واستمرارية تحقق تلك المنافع خلال العمر المتوقع. عكس ذلك تماماً الأصول المادية الأخرى، وفي ظل وجود آلة أو جهاز معين يمكن التأكد - بناء على حسابات علمية دقيقة خاصة في ظل التقدم التكنولوجي الهائل - من عدد سنوات استخدام تلك الآلة أو الجهاز وعدد ساعات تشغيله، وذلك بدرجة عالية من الدقة، أي أن أصل الملكية الفكرية ونظراً لطبيعته الخاصة فلا يمكن التأكيد بالفترة التي يظل فيها منتجا للمنافع المتوقعة منه خلال

أهمية أصول الملكية الفكرية بالنسبة إلى إجمالي أصول المشروعات:

1. عدم ارتباط أصول الملكية الفكرية بوجود أثر مادي جوهري :-

على الرغم من أن هناك من الأشكال المادية التي تقترب ببعض أصول الملكية الفكرية، إلا أنه لا يمكن التعديل على تكلفة ذلك الجزء المادي كعنصر مؤثر يؤخذ في الاعتبار لدى تقييم أو تحديد تكلفة الأصل، ومع وجود برنامج الحاسب الآلي على قرص مدمج لا يمكن القول بأن تكلفة القرص المدمج هي تكلفة البرنامج، كما لا يمكن القول أن قيمة حق المؤلف لقطعة موسيقية تتمثل في شريط الكاسيت أو حق المؤلف لكتاب في قيمة المطبوعة، وكذلك الأمر لا يمكن النظر إلى وثيقة تسجيل براءة الاختراع بأنها تمثل قيمة هذه البراءة وهكذا. فإنه يمكن القول بأن أصول الملكية الفكرية لا تشكل فيها الجوانب المادية الملموسة أهمية توجب أخذها في الاعتبار لدى تحديد قيمتها، وذلك لصفة مثل هذه التكلفة مقارنة بقيمة الأصل وفق المفاهيم الاقتصادية والمالية والمحاسبية، ومن ثم يمكن القول تجاوزاً بانعدام

الأصول بصفة إفرادية، عكس كثير من الأصول أو الممتلكات التي تتواجد قيمتها فى ظل وجود أصول أخرى، وبحيث لا يكون لها قيمة فى حالة عدم وجود هذه الأصول الأخرى الملموسة وغير الملموسة .

4. إمكانية الاستحواذ على الملكية الفكرية :-

تتمتع أصول الملكية الفكرية بإمكانية الاستحواذ عليها بالشراء أو بحق الاستغلال أو الامتياز، وذلك سواء بصفة إفرادية أو ضمن مجموعة أصول أخرى سواء كانت مملوكة لمشروع أو مستثمر أو لأي من الأشخاص الاعتبارية أو الطبيعيين. وقد يتم الاستحواذ على تلك الأصول عن طريق الدمج أو الضم بين منشآت الأعمال، كما قد يتم الحصول على أصول الملكية الفكرية بطريقة التكوين الذاتي أو البناء الداخلي كأن تنشأ شركة قسم للبحوث والتطوير داخلها ويحقق اختراعا فى مجال عملها تنطبق عليه شروط الاختراعات المسجلة والتي تستحق الحصول على براءة اختراع .

5. المدى الزمني لأصول الملكية الفكرية :-

إن أصول الملكية الفكرية تختلف عن غيرها من الأصول الأخرى غير الملموسة وكذلك الأصول الثابتة، من حيث أن ربط هذه الأصول بمدة زمنية معينة هى الممنوحة لحق الحماية القانونية أو العقدية إنما لا شك تتأثر زمنيا، فكلما قاربت مدة الحماية على الانتهاء كلما قلت إلى حد ما قيمة

المستقبل. ولا يتنافى ذلك مع وجود الفترة الزمنية التي يتم فيها حماية أصل الملكية الفكرية الذي يتم اتخاذ إجراءات حمايته قانونا أو وفقا للتشريعات والمعاهدات والاتفاقيات المنظمة لذلك. حيث إن ما نعينه هو العمر الاقتصادي أي الذي يكون فيه الأصل منتجا لمنافع اقتصادية تنشأ نتيجة الطلب على ما يوفره من سلع أو خدمات. فقد تمتد الحماية لأحد أصول الملكية الفكرية لمدى زمني معين، لكن طبيعة هذا الأصل توجب عدم التأكد من استمرارية منافعه خلال فترة حمايته. فقد يظهر اختراع جديد ينافس الاختراع الذي يتم حمايته ومن ثم يفقد جاذبيته الاقتصادية وتقل الفترة التي يكون فيها منتجا لمنافع مستقبلية. وفى كل الحالات فإن وجود مدى زمني تحدده التشريعات والاتفاقيات المنظمة لحماية أصول الملكية الفكرية يظل هو حد أقصى للعمر الذي يخضع للحماية لمثل هذه الأصول، والذي قد يختلف كثيرا أو يتفق مع العمر الاقتصادي لأصل الملكية الفكرية .

3. إمكانية تحديد قيمة مستقلة لأصول الملكية

الفكرية :-

تتميز أصول الملكية الفكرية بخاصية إمكانية تحديد قيمة مستقلة لها عن غيرها من الأصول سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة أو أصول مالية. أي يمكن التعامل مع هذه النوعية من

أصول الملكية الفكرية موضوع الحماية، فإذا كان هناك براءة اختراع محمية لمدة عشرين عاما وتم تسجيلها فلا شك أن قيمتها خلال السنة الأولى تختلف عن قيمتها خلال السنة العاشرة وهكذا، وهذا يختلف عن الأصول الثابتة مثلا فقد يمضي العمر الإنتاجي للأصل ورغم ذلك يظل الأصل محتفظا بقيمة عالية لاعتبارات أخرى ليس لها علاقة بالأصل ذاته، وإنما قد تكون العوامل الاقتصادية المحيطة كارتفاع سعر الصرف مثلا مما يجعل التكلفة الاستبدالية للأصل رغم استعماله مرتفعة إذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية له .

وعلى جانب آخر فإن التطور السريع في مجالات التقنية وتكنولوجيا المعلومات والطفرات العلمية المتلاحقة قد تؤثر بشكل كبير على قيم أصول الملكية الفكرية، فوجود براءة اختراع لدواء فعال للعلاج من أحد الأمراض برغم حداثة تسجيلها وامتداد فترة الحماية لعدد من السنوات الطويلة قد يحدث في العام التالي لتسجيلها وحمايتها أن يتم ابتكار دواء أكثر فعالية ومنافسة، مما يؤدي إلى التأثير سلباً على قيمة براءة الاختراع الأولى التي بدأ التحول عن الإنتاج الذي تستخدم فيه لتقلص الطلب على ذلك الإنتاج، ومن ثم الإيرادات المتوقعة والربحية.

6. إمكانية نقل أصول الملكية الفكرية :-

تتميز أصول الملكية الفكرية عن غيرها من الأصول بأنها سهلة الانتقال دون حاجة إلى وسائل أو أدوات نقل مؤثرة بل قد لا يتطلب نقلها أو تداولها إلى وسيط أيّا كان نوعه، فحالة بسيطة تمثل اختراعاً يمكن تداولها بالذاكرة ودون حاجة إلى ملفات أو وسائل نقل أو وسائط إلكترونية، وذلك عكس الأصول الثابتة الأخرى التي تستخدمها المشروعات في الإنتاج أو ممارسة أنشطتها الإدارية أو التشغيلية أو التسويقية أو غيرها من عمليات التشغيل .

7. الحماية القانونية لأصول الملكية

الفكرية :-

هناك خاصية تميز أصول الملكية الفكرية عن غيرها من الأصول المستخدمة تجارياً وهي حاجتها الشديدة إلى الحماية القانونية بشكل يفوق أي نوع آخر من الأصول الملموسة أو غير الملموسة، ومن ثم فهي لصيقة الصلة بالحق القانوني المرتبط بها، ذلك أن جزءاً هاماً ومؤثراً في قيمتها يرتبط بمدى الحماية القانونية التي يتمتع بها أصل الملكية الفكرية وذلك راجع إلى طبيعة هذه النوعية من الأصول، فامتلاك شركة لآلة معينة أو جهاز معين وهو بحوزتها قد لا يوجد مشكلة في الملكية طالما كان بحيازتها، فقد يكون صعباً أن ينازع في الملكية شركة أخرى وذلك في الظروف العادية،

10. أهمية أصول الملكية الفكرية بالنسبة إلى

إجمالي أصول المشروعات :-

أصبحت أصول الملكية الفكرية تمثل وزناً هاماً في إجمالي أصول المشروعات، حيث أنه وطبقاً لإحصاءات المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO فإن هناك شريحة كبيرة من الشركات ازدادت فيها مساهمة أصول الملكية الفكرية في قيم هذه الشركات، فبعد أن كانت تشكل نحو 20٪ من قيمة الشركة عام 1980 أصبحت الآن تمثل من 80-90٪ من القيمة الإجمالية للشركة. وأصبح الاهتمام بأصول الملكية الفكرية اهتمام عام لكافة الشركات والمشروعات على اختلاف أحجامها، وكذلك على مستوى معاهد السحوت والجامعات والباحثين والمخترعين الأفراد.

ولم تعد مجرد براءة الاختراع تمثل حماية قانونية لصاحب البراءة بين المنافسين في السوق ولكن أصبحت براءة الاختراع تستخدم في توليد إيرادات لأصحابها من الترخيص كمشترطين منها تجارياً، مما تطلب أن يتم تحديد قيمة لهذه التراخيص لدى منحها للغير للاستخدام التجاري.

تقييم أصول الملكية الفكرية "الأهمية والاحتياجات":

أهمية الحاجة إلى تقييم أصول الملكية الفكرية، والواقع المحلي والدولي:

يعتبر موضوع تقييم أصول الملكية الفكرية من الموضوعات الأكثر حداثة في مجال تقييم الأصول،

بل إن هناك أصول قانونية تميز الملكية بالحيارة وتؤكد، فهناك قاعدة الحيارة في المنقول سند الملكية فتتميز العوامل القانونية لأصل الملكية الفكرية يصعب فصلها عن الاعتبارات الاقتصادية المرتبطة به .

8. أصول الملكية الفكرية وتحقيق العوائد

الاقتصادية :-

ارتباط أصول الملكية الفكرية بتحقيق عوائد اقتصادية، فكل من التشريعات والاتفاقيات التي تناولت حقوق الملكية الفكرية قد استبعدت كافة الحقوق التي لا يترتب عليها منفعة اقتصادية، وكان لسان حالها يقول: لن تتم الحماية لحق لا يترتب عليه عوائد اقتصادية لأصحابها، ومن ثم نستطيع أن ندرك بوضوح الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض قيم أصول الملكية الفكرية نتيجة فقدان الحماية بعد مضي الفترة القانونية أو التعاقدية لها.

9. اعتماد أصول الملكية الفكرية على الفكر

الإنساني :-

تعتمد أصول الملكية الفكرية بدرجة عالية على نشاط الفكر الإنساني بما يؤدي إلى إيجاد نتاج فكري جديد أو تطور نتاج فكري قائم بإدخال تعديلات وتطوير عليه لزيادة منفعة أو تنوع مجالات الاستخدام أو كلاهما .

عائقه عب، وجود مثل هذه المعايير التي تهتم بتقييم أصول الملكية الفكرية، باعتبارها رافداً جديداً على المجتمع العالمي أفرزته أوضاع العولمة وتشابك المصالح. فتقييم أصول الملكية الفكرية هو مجال جديد من مجالات تقييم الأصول التي تتطلب الجهد الكبير والبحوث والدراسات والمناقشات التي تدعم من إرساء قواعد ومعايير ومبادئ وطرق مهنية وعلمية للتقييم لمثل هذه النوعية من الأصول التي برزت أهميتها وتعاظم يوماً بعد يوم في ظل تنامي أهمية أعمال الفكر البشري البناء باعتبارها من أثمن ما يمكن أن يقدمه الإنسان.

ونظراً لحدائث موضوع تقييم أصول الملكية الفكرية ومحدودية طرجه فإنه لم توجد محاولات منظمة لوضع إطار عام لتقييم مثل هذه الأصول، بل إن المحاولات المتوفرة هي جهود فردية متناثرة هنا وهناك وإن كانت تحمد لأصحابها على طرق موضوع حديث استشعاراً بأهمية تناوله وحيوية مستقبلياته. فلا شك أن أصول الملكية الفكرية تختلف عن غيرها من الأصول والممتلكات التي ألفت المهنيين والباحثين التعرف على طرق ومعايير وقواعد تقييمها.

وبدفع هذا الاختلاف والتميز لهذه النوعية من الأصول إلى ضرورة تبني التوجه بمزيد من البحوث والدراسات والتعمق الفكري المهني والعلمي لتقديم مبادئ وقواعد ومعايير لتقييم أصول الملكية الفكرية

حيث لم تتوفر فيه البحوث والدراسات والمكتب والمراجع التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في وضع إطار لتقييم هذه النوعية من الأصول مثلما هو حادث في مجال تقييم الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة الأخرى والتي تناولتها منذ زمن ليس بقصير عدد لا حصر له من الكتابات والمؤلفات والمراجع الأكاديمية والمهنية، بحيث أصبح تقييم مثل هذه الأصول من السهولة بمكان الوقوف على أسسه وقواعده والتعامل معه وفق مناهج متفق عليها وموضوعية، ولا تكاد تختلف كثيراً بين من يقوم بالتقييم في الشرق الأوسط أو دول أوروبا الغربية وأمريكا وكندا. بل إن التطورات في مجال تقييم الأصول الملموسة وغير الملموسة (خلاف الملكية الفكرية) قد شهدت جهوداً دولية حديثة سواء على مستوى الدول المتقدمة كل على حدة بجهود معاهدها وجمعياتها المهنية وجامعاتها، ومن جانب آخر فقد لاقت تلك الأصول على المستوى الدولي اهتماماً بالغاً من جانب لجنة معايير التقييم الدولية وهي لجنة دولية تشارك في عضويتها العديد من دول العالم المتقدم والنامي، وتهتم بإصدار معايير لتقييم الأصول على المستوى الدولي، وقد قامت بالفعل منذ تأسيسها عام 1981 بإصدار العديد من معايير التقييم لاقت قبولا على المستوى الدولي إلا أنه لم تقم على مستوى العالم جمعية أو لجنة دولية أو جهة متخصصة في تقييم أصول الملكية الفكرية لترعى هذا المولود الجديد الذي يتطلع إلى من يحمل على

وأصحاب الفكر والأعمال الذهنية والمخترعين على الإقدام على ذلك الإنتاج الفكري هو حماية هذا الإنتاج من الاعتداء عليه أو استغلاله بشكل يتجاهل حقوق من أبداعها أو أنتجها حتى في أحوال عدم تحقيق عوائد مادية من جراء ذلك الاعتداء أو التجاهر لأصحاب هذه الحقوق، فإن البعد النفسي المترتب على ذلك يعد أمراً لا يمكن إغفاله بأن يرى الإنسان نتيجة فكره وإنتاجه الذهني تتعرض للانتهاك بأي شكل من أشكاله حتى لو لم يكن التريب من وراء ذلك قد تم نتيجة ذلك.

ويعظم من أثر انتهاك الملكية الفكرية والتعدي عليها أن يترتب على ذلك تحقيق مكاسب مادية وأرباح نتيجة ذلك أو تعرض أصحاب الملكية الفكرية لخسائر في مكانتهم التي يتوقعون الحصول عليها نتيجة أعمالهم أو ما يمثلونه من أصول ملكية فكرية. فلا شك أن وجود ضمانات قوية لحماية النتاج الفكري تلعب دوراً هاماً في تشجيع المبدعين والأدباء والمفكرين على تنمية أعمالهم وإنتاج مزيد من الأعمال، ذلك أن إحساس تلك الفئات بعدم الأمان أو إمكانية حماية ملكيتهم الفكرية أو تعرضها للسرقة أو الانتهاك أو غيرها لن يكون مشجعاً لهم على بذل مزيد من الجهد لإنتاج مزيد من الأعمال الفكرية.

تتناسب مع طبيعتها وخصائصها وغيرها، لتكون أكثر انساقاً مع فن جديد من الفنون المهنية التي تحتاج إلى دعم علمي أكاديمي، لتستقر قواعده وأساسياته وطرقه وتساير التطور السريع والفزات في مجال المعلوماتية والتكنولوجيا .

لا شك أننا نعيش عصر يتسم بشكل أساسي باعتماده على المعلومات والعرف، ومن ثم أصبحت الملكية الفكرية وبما تشمل من أوجه الإبداع الفكري والنتاج الذهني والاختراعات تشكل ركناً أساسياً في محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. فعلى الرغم من أهمية الملكية الفكرية وتنامي اثر البعد الاقتصادي لها، إلا أن الواقع قد أثبت بما لا يدع مجالاً للشك في أن عناصر الملكية الفكرية قد أثرت على حياة الإنسان الثقافية والعلمية والأدبية والترفيهية بما أنتجه الفكر الإنساني، وعلى الرغم من أن هناك عدة محاور تهتم بالأثر المترتب على الملكية الفكرية ثقافياً وإنسانياً واجتماعياً. إلا أن محط اهتمامنا في هذه الورقة البحثية هو الجانب الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالتقييم المادي الاقتصادي أو التقييم المالي للملكية الفكرية، ومن ثم فإن تركيزنا هنا على الملكية الفكرية بأشكالها ذات الطابع الاقتصادي والمالي. ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين حماية الملكية الفكرية وتقييم الملكية الفكرية، وذلك أن جانباً هاماً لتشجيع وتحفيز المبدعين

الثاني: على المستوى المؤسسي حيث يمارس الإبداع والابتكار أو الإنتاج الفكري والذهني من خلال المؤسسات سواء كانت اقتصادية أو لا تهدف إلى تحقيق الربح.

والمتنوع لأحوال الشركات والمؤسسات منها الاقتصادي أو التي لا تهدف إلى تحقيق الربح يكتشف بها لا يدع مجالاً للشك أن العنصر البشري بما يملكه من مهارات وإمكانات وقدرات تشكل عنصراً هاماً ومؤثراً في نجاح هذه المؤسسات أو تلك أو فشلها وتدهورها، بحيث أصبح رأس المال البشري عنصراً هاماً في تقييم تلك المؤسسات. فالنجاح بغض النظر عن مقياسه ومؤشرات المادية والاجتماعية أو المعنوية أصبح البشر بما يملكون من مهارات وإمكانات يلعبون دوراً مؤثراً في تحقيقه وليس المؤسسات كهيكل وكيانات، وإن كانت توفر مناخاً لهذا النجاح لكن العنصر البشري هو الأساس.

ولا يمكن تجاهل قيمة العنصر البشري في نجاح تلك المؤسسات وأياً كانت المؤشرات التي تستخدم في تحديد قيمة ذلك، إلا أنه يمكن للمتخصص وغير المتخصص أن يدرك تأثير تسييرات أو تعديلات في إدارة بعض الشركات كتخصيص مدير تنفيذي أو غير تنفيذي جديد أو مدير مبيعات على أسعار أسهم تلك الشركات في ضوء ما يتمتع

وعلى النقيض إذا استشعر هؤلاء أن نتائجهم الفكرية سوف يمان ويحفظ وتتم حمايته ومن ثم لن تسلب أو تستغل أعمالهم لصالح غيرهم سيندفعون بدافع تلك الحوافز الحمائية لمزيد من العمل طالما البيئة المحيطة تضمن حماية أعمالهم وأصول ملكيتهم الفكرية .

والمتنوع للتطور السريع في حياتنا والبيئة المحيطة بها في كافة مناحي الحياة يدرك أهمية العلم والفكر والنتاج الذهني، فكم من أفكار أدت إلى إسعاد ملايين البشر ووفرت لهم مصدراً للراحة والرفاهية والسرعة والإمكانات، بحيث أدت إلى رقى حياة الإنسان ونقلها إلى مستوى متقدم، بحيث أصبح العالم أو البشرية تدبّر لهذا الفكر بفضل كبير، فحق على العالم أن يكرم هذا الجهد الذي أسعده وأدى إلى رفاهيته وسعادته وليس أقل من يعطى حقه من الحماية التي تكفل له الحصول على مقابل ذلك بغض النظر عن تقييم هذا المقابل كبير أو صغر، فنرى أن الحماية هي نوع من رد الجعيل لهذا الفكر أو الإبداع فما أبغض أن يتجاهل الإنسان فضل أخيه الإنسان الذي تسبب في سعادته ورفاهيته، ويجب أن نميز بين مستويين من منتجي الأعمال الفكرية أو أصحاب أصول الملكية الفكرية.

الأول: هو مستوى الفرد المبدع أو المفكر أو الأديب أو المخترع على المستوى الفردي.

به هؤلاء من قدرات وتجارب ناجحة وقبادة قادرة على تحقيق النجاح .

هناك حقيقة هامة لا يمكن إغفالها بأي شكل من الأشكال وهى أن أصول الملكية الفكرية تتزايد أهميتها يوماً بعد يوم، وفى ظل تناظم أهمية وسرعة انتشار الأفكار والاختراعات فى دنيا الأعمال بحيث أصبحت تطبيقات ما يتم التوصل إليه من اختراعات جديدة أو أفكار ابتكارية. وكذلك نشر الفكر والفن والتحامها بمشروعات الأعمال سمة أيضاً من سمات ذلك العصر.

ومن الحقائق الهامة أيضاً التي تجذب الاهتمام أنه رغم وجود مبادئ عامة وقواعد لتقييم الأصول غير الملموسة والتي تشمل فيما تشمله بعض أصول الملكية الفكرية، إلا أنه لم تحظ هذه الأصول بعناية واهتمام خاص سوى منذ أعوام قليلة ماضية، ومن ثم فلم يتم حتى الآن وجود إطار مقبول يدعمه توجه واسع المدى لاعتماد أساليب وطرق تقييم أصول الملكية الفكرية، وفى ضوء تميز هذه الأصول عن غيرها من الأصول الملموسة وغير الملموسة، يصبح فى رأينا أهمية وجود جهات تدعم وتشجع وتحفز وتنظم إدارة أصول الملكية الفكرية، وتضع من المعايير والمبادئ والأسس التي تتفق وتناسب طبيعتها ولا يمنع ذلك من الاستفادة من المبادئ العامة والقواعد المتاحة لتقييم الاستثمارات واقتصاديات الأصول المستخدمة فى

مجال الأعمال أياً كان نوعها ملموسة أو غير ملموسة.

ويمتدح الفاحص لمجريات الأمور وتطورها خلال السنوات القليلة الماضية وسرعة ذلك التطور الهائل الذي لم يعد الإنسان يستطيع أن يلاحق إلا جزءاً يسيراً منه، فما يحدث اليوم من تطور وتقدم فى مجالات خاصة التكنولوجيا يبادل ما كان يحدث خلال سنوات كاملة، ونستطيع القول بأن هناك طفرة على مستوى العالم بأكمله أوفحت اهتماماً واضحاً بالملكية الفكرية وضرورة حمايتها ويمكن إبراز أهم ملامح الاهتمام بالملكية الفكرية على المستوى الدولي .

إن نشر الوعي بأهمية تقييم أصول الملكية الفكرية سوف يخلق اهتماماً لدى كل المبدعين والمخترعين وأصحاب الأفكار الخلاقة لمزيد من الإنتاج الفكري والإبداعات التي تفيد الناس عامة والمهتمين بذلك خاصة، حيث أن إلمام ومعرفة هذه الفئة من المفكرين والمبدعين للقيمة الاقتصادية أو المالية لإنتاجهم الفكري سواء اتخذ الشكل الفردي وفق ما أفرزوه أو يشكل استثماره فى مؤسسات أعمال بأي صورة من الاستثمار التجاري.

إن ذلك سوف يشجعهم أو على الأقل أكثرهم الذين يدركون القيمة الاقتصادية والتي تعكس مدى الأهمية والنفع الذي يعود على الآخرين من وراء الاستثمار فى هذا الأصل من أصول الملكية

الممتلكات وهي أغلى ما يملكه البشر أو المؤسسات على حد سواء .

أهمية الحاجة إلى تقييم أصول الملكية:

إلى وقت قريب كان الاهتمام ببراءات الاختراع مقصوراً على المخترعين والعلماء والمحامين الذين يسعون في تسجيل تلك البراءات والأمور القانونية المرتبطة بها. الآن أصبح خلال السنوات القليلة الماضية لم يعد الاهتمام كما كان الأمر في السابق بل تعدي ذلك إلى الاهتمام الشديد لشركات الأعمال بأصول الملكية الفكرية باعتبارها أحد أهم أصول الأعمال التي تقيمتها وتديرها تلك الشركات وتؤثر على قيمتها السوقية ونجاحها في تحقيق طموحاتها وأهدافها وخططها المستقبلية، الأمر الذي دفع بهذه الشركات إلى ضرورة الاهتمام بالجوانب الاقتصادية لأصول الملكية الفكرية التي تمتلكها ومحاولة تفهم طبيعتها والعوامل المؤثرة في قيمتها وكيفية التقييم لها واقتصادياتها وإدارتها بشكل فعال، للمحافظة عليها وزيادتها وأنسب أشكال تداولها بالأسواق المتعامل فيها مما ألقى عبئاً جديداً على الباحثين والخبراء في مجال اقتصاديات الملكية الفكرية نحو إيجاد الصيغ المناسبة لتقييم تلك الأصول في ضوء الطبيعة الخاصة لها، بل أصبح هناك توجهات كبيرة يواجه مؤسسات التمويل وخاصة بعد ما تحققت بما لا يدع مجالاً للشك من إمكانيات

الفكرية. ذلك أن غياب عنصر الوعي بأهمية تقييم أصول الملكية الفكرية قد يساهم بشكل كبير في عدم إدراك أهمية تلك الأصول ومن ثم عدم الاهتمام بمواصلة الإبداع الفكري وتحقيق التنمية. نحن مقتنعون بأن نشر ثقافة ووعي تقييم الملكية الفكرية سوف يساعد على حدوث طفرة في تزايد منتجات وأصول الملكية الفكرية وتنميتها. والأمر لا يقف عند أهمية تقييم أصول الملكية الفكرية لأصحاب الأفكار والمخترعين والمبدعين. بل لاشك وطالما أن الأمر سوف يرتبط بتحديد قيمة اقتصادية أو نقدية لتلك الأصول ومن ثم سيكون هناك من يتبادلونها بيعاً وشراءً أي سوف ترتبط بحقوق مالية آتية أو آجلة أو من يتنازلون عن تلك الحقوق لسبب أو لآخر، لذا فقد أصبح لزاماً أن يكون هناك أهل الخبرة والتأهيل العلمي والمهني الذين يحملون هذه المسؤولية في تحديد القيمة لتكون أكثر عدالة ومناسبة وتأخذ في الاعتبار كل العوامل المؤثرة والمتغيرات الحاكمة .

إن نحن أمام مشكلة ننبثق من المعطيات الحالية ببروزها وهي تزايد الحاجة بصورة متسارعة إلى أهمية تقييم أصول الملكية الفكرية في الوقت الذي لم تتوفر فيه الكوادر المؤهلة القادرة على استيعاب التطور الهائل في مجالات الملكية الفكرية وتشعبها والمخاطر المرتبطة بها، وكذلك الإلمام بأساليب التقييم الأكثر مناسبة لهذه النوعية من

3. القطاعات الرئيسية لصناعة المحتوى

- المصنفات الأدبية.
- المصنفات الموسيقية.
- المصنفات الفنية.
- الأعمال التصويرية.
- المصنفات السمعية والبصرية.

الاستثمار في صناعة المحتوى هي تلك الصناعة التي تقوم على أساس تنمية وتشجيع الإبداع الفكري والأدبي وإثرائه وتحويله إلى إنتاج ثقافي قابل للتسويق والاستخدام، مستخدمة في ذلك كافة التقنيات الحديثة والأدوات المناسبة لنوعية الإنتاج الفكري .

وتأخذ صناعة المحتوى الفكري أشكالاً متعددة حيث تضم صناعة النشر، وتشمل المطبوعات من صحف وكتب ومجلات مطبوعة أو منشورة بشكل إلكتروني، وصناعة الصوتيات والمرئيات من راديو وكاسيت وفيديو كاسيت وتليفزيون، وصناعة السينما والمسرح، والفنون كالموسيقى والأوبرا والفلكلور والصناعات الحرفية والمهنية والبيئية والأثرية.

أي أن هذه الصناعة تعتمد بشكل أساسي على المعنصر البشري باعتباره منتجاً للإبداع والفكر، وتمثل نشاط اقتصادي يقوم على تحويل ذلك الإنتاج الفكري والإبداعي إلى مواد قابلة

للشركة المالكة لأصول الملكية الفكرية من قدرتها على تحقيق عوائد مجزية من جراء ما تملكه من أصول ملكية فكرية سواء برامج حاسب آلي أو براءات اختراع في مجال الأدوية أو خلافه فقد أصبحت مؤسسات التمويل خاضعة لتلك الشركات ألا أن أمامها تحدٍ كبير هو قيم تلك المشروعات التي لا تملك أصولاً للملكية الفكرية لم تألف مؤسسات التمويل تقديم قروض وتسهيلات تمويلية للسلع والمنتجات والأصول الثابتة المقاربة والمنقولة أو الملموسة بصفة عامة، فأصبحت تلك المؤسسات تسعى بشكل حثيث للوصول إلى قيمة لأصول الملكية الفكرية لكي تحولها من جانب ولكن تقبلها كضمان من جانب آخر، وكان طبيعياً وهذه المؤسسات التمويلية في سعيها للوصول إلى ذلك أن تسعى إلى جهات موثوقة فيها وبقدرتها على تقديم تقارير تقييم تتمتع بقبول مهني وعلمي عالي المستوى، فمازال تمويل مثل تلك الأصول محاطا بكثير من الغموض وعدم الفهم فضلاً عن ارتفاع عامل المخاطرة المرتبط بها أو طبيعتها المتميزة وخاصة في مجال التطوير وظهور المنافسين بأشكال جديدة أو مبتكرات تؤثر سلباً على أصول الملكية الفكرية .

الاستثمار في صناعة المحتوى:

1. مقدمة عن الاستثمار في صناعة المحتوى.

2. مقومات نجاح صناعة المحتوى.

للاستهلاك بطريقة تقليدية أو عصرية، مستخدمة تكنولوجيا وتقنيات العلم الحديث.

مقومات نجاح صناعة المحتوى :

1. تشجيع ورعاية المبدعين والفكرين:

وذلك من خلال تسجيل أعمالهم وإبداعاتهم الأدبية والفكرية والفنية، وحصولهم على حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بأعمالهم. وكذلك تبنى سياسات تنموية من شأنها إتاحة الإنتاج الأدبي والفني للمستثمرين ومؤسسات التمويل، للعمل على نشر هذا الإنتاج وتحويله إلى مادة يستفاد منها في تحقيق تنمية للفرد والمجتمع .

2. تمويل صناعة المحتوى:

لا شك أن أصول الملكية الفكرية بصفة عامة وفي ظل خصائصها غير الملموسة تواجه العديد من التحديات في مجال التمويل، في الوقت الذي قد يتطلب إنجاز أو بناء مثل هذه الأصول توفير تمويل كبير أو صغر بجانب الجهد البشري الفكري والإبداعي، كما قد يكون في استخدام تكنولوجيا عالية مطلب للتمويل، كأن يتم تسجيل أحد البرامج أو المصنفات الموسيقية أو إنجاز فيلم سينمائي أو مسرحية، كل ذلك يفرض أهمية وجود تمويل، فإذا لم يكن هناك قناعة لدى القائمين على مؤسسات التمويل بجودى مثل تلك الأصول أو الاستثمار فيها فقد يشكل ذلك صعوبة أخرى تواجه التمويل.

فبجانب ضرورة توفير المختصين بتلك المؤسسات التمويلية الذين يمكنهم استيعاب طبيعة أصول الملكية الفكرية وطرق تقييمها وتسويق منتجاتها، فضلا عن قناعة تلك المؤسسات بقدرة القائمين على إدارة تلك الأصول على حسن استغلالها وإدارتها بشكل فعال وناجح بما يؤكد قدرتها على تحقيق عائد اقتصادي يشجع على اتخاذ قرار التمويل .

3. التشريعات القانونية الحمائية .

4. المائد الاقتصادي الجيد .

5. تمويل الاستثمار فى الصناعة .

6. نشر الوعي وتنمية المعرفة .

7. وجود الخبراء والمهنيين المهتمين بدعم

الصناعة وتقديم خدماتهم المهنية كخبراء

التقييم والمستشارين الماليين والقانونيين .

القطاعات الرئيسية لصناعة المحتوى :

نرى أن صناعة المحتوى تتضمن ما أشارت إليه الكتابات والاتفاقيات الخاصة بالملكية الفكرية تحت ما يسمى بحق المؤلف والحقوق المرتبطة بها، والتي تتناول القطاعات التالية:

1) المصنفات الأدبية :-

ويشمل ذلك الروايات وقصائد الشعر والمسرحيات والمؤلفات الكتابية الأخرى بصرف النظر عن محتواها وطولها والغرض منها وشكلها، وسواء أكانت منشورة أم غير منشورة، وفي معظم البلدان

هذه الصناعة، ويمكن إبراز أهم هذه الحقوق

الاقتصادية فيما يلي :-

1) حقوق النسخ :-

حيث يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية بحق العمل والنسخ من هذه المصنفات بأية طريقة وبأي شكل ممكن. ولا يقتصر حق النسخ على الشكل المعتاد من النسخ على الورق، بل يمتد ليشمل المصنفات الفنية ومصنفات الفنون التشكيلية والتصوير الفوتوغرافي، والخرائط الجغرافية والتصميمات المرتبطة بالعمارة والبرمجيات وقواعد البيانات .

2) حقوق البث للجمهور (حقوق النشر).

وهي حقوق تمنح لصاحبها إمكانية نقل المصنف الأدبي أو الفني وإيصاله بشكل مباشر أو غير مباشر إلى الجمهور أو استخراج نسخ منه أو صور أو جزء منه بشكل يسمح بقراءتها أو سماعها أو رؤيتها أو أدائها، ولصاحب الحق وحده إمكانية تقرير نشر مصنفه، وفي اختيار وسيلة النشر، كما أن له أن يبيع أو يتنازل أو يأذن لغيره باستثمار مصنفه ماليا بالوسيلة التي يراها مناسبة له، ولا يجوز لغيره القيام بذلك إلا بترخيص منه أو من ورثته مع مراعاة ضوابط وقوانين الحماية المقررة لهذه الحقوق.

تشمل أيضاً برامج الحاسب وقواعد البيانات، أي الأعمال التي لم توضع في صورة كتابية .

2) المصنفات الموسيقية :-

ويشمل ذلك الجادة منها والخفيفة، والأغاني والتراتيم، والمسرحيات الغنائية والكوميديا الموسيقية والأوبريت، تلك المصنفات المعدة للآلات الموسيقية سواء أكانت آلة واحدة أم آلات قليلة أم آلات عديدة .

3) المصنفات الفنية :-

ويشمل ذلك ثنائية الأبعاد وكذلك ثلاثية الأبعاد بغض النظر عن محتواها وعن أهدافها.

4) الأعمال التصويرية :-

وتشمل بغض النظر عن موضوعها (الصور الشخصية، والناظر الطبيعية، وأحداث الساعة) وعن الهدف الذي أنجزت من أجله .

5) المصنفات السمعية البصرية :-

التي كانت تعرف أساساً بالأفلام السينمائية أو بالمصنفات السينمائية في السابق حتى أن كانت صامتة، وبغض النظر عن الغرض منها ونوعها وطولها والطريقة المستخدمة، أو طريقة التقنية المستخدمة .

الحقوق الاقتصادية المرتبطة بصناعة المحتوى:

تعتبر مجموعة الحقوق الاقتصادية التي تساند صناعة المحتوى من أهم دعائم نجاح واستمرار

وذلك لما تتمتع به من خصائص تناولناها تفصيلا .
ذلك أن وجود مثل هذه المعايير وأدلة يؤدي إلى
الآتي :-

1. يعتبر وجود معايير وأدلة تقييم أصول الملكية الفكرية أداة لحماية حقوق أصحاب هذه الأصول، ذلك أنها توفر أساس وموضوعي لتقييمها، فيتوقع بشكل أو بآخر عدم إلمام أصحاب هذه الأصول بالأمور الفنية والمهنية والتي قد تتعقد بما لا يسهل معه فهم واستيعاب وتطبيق أساليب ومناهج تقييم هذه الأصول. ولكن حينما توجد مثل هذه المعايير والأدلة فيصبح لزاما على مقدمي خدمات تقييم أصول الملكية الفكرية الالتزام بتطبيق ومراعاة هذه المعايير، وإلا يعتبر التقييم مشوبا بالنقص وهدم المهنية ومن ثم حماية أصحاب هذه الحقوق من الغش والتدليس والأهواء وانتقاص حقوقهم المالية وما يحصلون عليه مقابل استخدام تلك الحقوق أو استثمارها أو عوائدها .

2. إن وجود معايير وأدلة تقييم أصول الملكية الفكرية سوف يساعد على وجود فئة متخصصة لدراسة واستيعاب هذه المعايير، مما يهيئ المجال لوجود فئة خبراء في تطبيقات ومنهجية تقييم أصول الملكية الفكرية .

3. إن وجود معايير وأدلة لتقييم أصول الملكية الفكرية، يمثل أداة هامة نحو تطوير أداء

3) حقوق البيع أو التنازل المرتبطة بالمصنفات الأدبية أو الفنية :-

لصاحب المصنف أن يبيع المصنف الخاص به إلى الغير الذي يكون له حق مباشرة الحقوق المالية المرتبطة بالمصنف، شريطة أن يكون ذلك بموجب مخطوط كتابي يوضح حدود هذا البيع أو التنازل عن استخدام الحق.

4) حقوق الأداء العلني.
5) حقوق الترجمة، حيث يتمتع مؤلفو المصنفات الأدبية والفنية بحق ترجمة أو الترخيص بترجمة مصنفاتهم طول مدة حماية ما لهم من حقوق في المصنفات الأصلية .

6) حقوق التحويل .
7) الحقوق الاقتصادية للمؤدين في أدائهم .

8) الحقوق الاقتصادية لمنتجي التسجيلات الصوتية في تسجيلاتهم .

9) الحقوق الاقتصادية لهيئات الإذاعة في برامجها الإذاعية والتلفزيونية .

الحاجة إلى معايير وأدلة لتقييم أصول الملكية الفكرية:

لماذا الحاجة إلى معايير وأدلة لتقييم أصول الملكية؟
هناك العديد من العوامل والظروف التي تستدعي أن يكون هناك اهتماماً بأصول الملكية الفكرية ممثلاً في استصدار مجموعة من المعايير والأدلة المهنية المرتبطة بتقييم هذه النوعية من الأصول،

وأدلة لها قبول محلي وإقليمي ودولي. بحيث يكون هناك فهم وتطبيق مشترك تعيه الأطراف في كل تلك الجهات مما يسهل تداول أصول الملكية الفكرية على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، خاصة مع انفتاح الأسواق، ولا شك أن وجود مثل هذه المعايير والأدلة سوف يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة المصادقية في تحديد قيمتها إلى جذب وتشجيع الاستثمار في صناعة المحتوى وأصول الملكية الفكرية بصفة عامة .

7. تمد المعايير والأدلة وسيلة فعالية للقائمين بعملية تقييم أصول الملكية الفكرية، تدعمهم بإطار عام لتنفيذ إجراءات التقييم وكذلك الطرق والأساليب الواجبة الاستخدام في كل حالة على حده وتخطيط عملية التقييم وإعداد التقارير والمعلومات التي يتعين توفيرها ومحتويات التقارير .

8. إن المعايير والأدلة اللازمة لتقييم أصول الملكية الفكرية سوف تتيح إمكانية تحديد المؤهلات والكفاءات والسمات التي يتعين توافرها فيمن يقوم بعملية التقييم، ومن ثم تساهم في بناء قدرات وإمكانات المجتمع من خبراء تقييم الملكية الفكرية وسيكون ذلك دافعا إلى تدريب وتأهيل المعنيين بهذا المجال لمد الطلب المتوقع على خدماتهم.

وجود خدمات تقييم هذه النوعية من الأصول التي تقدم لمستخدمي هذه الخدمات سواء كانت المؤسسات المالكة أو الراغبة في الاستحواذ عليها أو مؤسسات التمويل وغيرها.

4. إن وجود معايير وأدلة لتقييم أصول الملكية الفكرية سيساعد على تدعيم مصداقية التقارير التي يتم إعدادها لتراعى تطبيق مثل هذه المعايير والأدلة باعتبارها تصدر عن جهات ذات ثقة وعلى درجة عالية من المهنية والاحتراف، وجدير بالذكر في هذا المجال ما أوردته المنظمة العالمية للملكية الفكرية في إحدى نشراته، وهو أن من أكبر التحديات التي تواجهها الشركات الراغبة في الحصول على التمويل قدرتها على استخدام أصولها من الملكية الفكرية كضمانات إضافية للحصول على قروض مصرفية، ولا تزال المؤسسات المالية في معظمها ترتاب في قبول تقييم تلك الأصول.

5. في حالة وجود أية منازعات أو خلافات بين أطراف لها علاقة بأي من أصول الملكية الفكرية وقيمتها سوف تكون تلك المعايير والأدلة عاملا هاما ومساندا في جسم مثل تلك المنازعات وتحديد أية تجاوزات أو أخطاء.

6. مع انفتاح العالم على مصراعيه والتعامل مع سحر العولمة يصعب من الأهمية وجود معايير

التوصيات:

1. ضرورة تبني وتشجيع الاتجاه نحو تأسيس جمعيات أهلية ومراكز بحثية تقنع ضمن أولوياتها الاهتمام باستصدار وإيجاد معايير وأدلة تقييم لأصول الملكية الفكرية، على أن يكون للمجتمع المدني دور بارز في هذا المضمار بالتعاون مع الجامعات والمعاهد للارتقاء وإرساء قواعد ومعايير مهنية لهذا المجال الحديث نسبياً والذي يتميز بخصائص ينفرد بها عن الأنواع الأخرى من تقييمات الأصول.
2. استحداث برامج تدريبية وشهادات علمية في مجالات تقييم أصول الملكية الفكرية بالتعاون مع الجهات الأجنبية المتقدمة في هذه المجالات، والعمل على توفير مدربين ومتخصصين فيها من العرب لقوى مهمة نقل المعارف والمعلومات وفنون هذا المجال.
3. نشر الوعي بأهمية تقييم أصول الملكية الفكرية ومنها ما يرتبط بصناعة المحتوى وتنمية الوعي بالبعد الاقتصادي لاستخدام هذه الأصول والحقوق المرتبطة بها، وتنظيم هذا الدور في النهوض بصناعة المحتوى باعتبار أن الحافز المادي وإدراك قيمة الجهد المبذول في العمل الأدبي أو الفني سيكون دافعا قويا لتنمية هذه الأعمال وزيادتها وإثرائها.
4. تشجيع قيام التكتلات والاتحادات الأهلية والاستثمارية للنهوض بصناعة المحتوى العربي باعتباره ملئاً بالمواد والتنوع الهائل والثرات الذي يشد ويجذب كل شعوب العالم، وذلك على مستوى العمل الأهلي وكذلك على مستوى المستثمرين والمنتجين.

9. تشعب التصنيفات المرتبطة بأصول الملكية الفكرية وبشكل يميز كل منها عن غيره من أصول الملكية الفكرية، وعلى الرغم من خضوعهم جميعاً لخصائص وسعات واحدة إلا أن المخاطر التي يتعرض لها كل أصل فرعي يختلف عن المخاطر التي يتعرض لها الأصل الفرعي الآخر. ولا شك أن وجود معايير وأدلة لتقييم تلك النوعية من الأصول سوف يلقى بالاهتمام على التصنيفات الفرعية، ويتيح تحديد الأساليب والطرق الأكثر مناسبة لاحداها عن الآخر.
10. إن التوسع في استخدامات مكونات المحتوى أو التوسع في استخدامات أصول الملكية الفكرية بصفة عامة، عادة ما يتطلب ضخ أموال جديدة، الأمر الذي يعني ضرورة التوجه إلى مستثمرين أو مساهمين متوقعين للمساهمة في تمويل هذه التوسعات. ولا شك أنه في ظل غياب تقييم لأصول الملكية الفكرية سواء التي يمتلكها فرداً أو مؤسسة وجدوى الاستثمار أو تمويلها يظل هذا الأمر غير مشجعاً لهؤلاء المستثمرين، فتوفر تقييم لمثل تلك الأصول يحفز ويساعد على اتخاذ قرارات الاستثمار في هذه الحالات، لذا يعد التقييم سندا دافعا على تنمية الاستثمارات في أصول الملكية الفكرية أو الشركات والمؤسسات التي تمتلكها.

ثقافة البحث عن المعلومات في بيئة رقمية

أ.د. محمد فتحي عبد الهادي

أستاذ علم المكتبات و المعلومات – كلية الآداب- جامعة القاهرة

- ♦ والقدرة على البحث عنها والوصول إليها من خلال المهارات المكتسبة والتقنية.
- ♦ وتقييم المعلومات.
- ♦ واستخدامها بكفاءة.
- ♦ معوقات الثقافة المعلوماتية:
- ♦ فيضان أو تدفق مستمر من المعلومات.
- ♦ التدفق المتلاحق لتقنيات المعلومات.
- ♦ تكاليف التجهيزات الآلية والوصول إلى المعلومات.
- ♦ الحاجز النفسي.
- ♦ إكساب الفرد الكفاءة المعلوماتية:
- ♦ من خلال إدخال مهارات المعلومات وتقنياتها
- ♦ في المناهج الدراسية عبر مراحل التعليم المختلفة.
- ♦ من خلال الأساليب التدريبية المتعددة وورش العمل.
- ♦ مهارات المعلومات المطلوبة:
- ♦ كيفية تنظيم المكتبة ومصادر وكيفية استخدامها والوصول إلى المعلومات.
- ♦ سلوك البحث عن المعلومات.
- ♦ كيفية تقييم مصادر المعلومات.
- ♦ كيفية وضع استراتيجية جيدة للبحث.
- ♦ كيفية البحث في قواعد البيانات.
- ♦ كيفية إنشاء البريد الإلكتروني والواقع، الخ على الإنترنت.
- ♦ بعض القضايا:
- ♦ الثقافة المعلوماتية لغير المتخصصين.
- ♦ الثقافة المعلوماتية للأطفال.
- ♦ تطبيقات الحاسوب للمعاقين.
- ♦ تدريب كبار السن على الوسائل التكنولوجية الحديثة.
- ♦ تأهيل وتدريب اختصاصي المعلومات.

بيئة المعلومات الرقمية:

- ♦ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطة وخدمات المعلومات.
- ♦ يقصد بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:
- ♦ استخدام الحاسوب، استخدام النظم الآلية، استخدام الاتصالات من بعد، استخدام الإنترنت.
- ♦ يقصد بأنشطة وخدمات المعلومات:
- ♦ إنتاج المعلومات وبثها ومعالجتها والإفادة منها.
- ♦ كل شيء حولنا يتحول إلى الحالة الرقمية والإلكترونية:
- ♦ نستخدم الحاسبات الإلكترونية في كل مجالات حياتنا اليومية.
- ♦ نشاهد أقراص الفيديو الرقمية.
- ♦ نقرأ الصحف الإلكترونية على الإنترنت.
- ♦ نتعلم باستخدام الكتب الإلكترونية.
- ♦ نرغب عن أنفسنا بالألعاب الإلكترونية.
- ♦ نستفيد من خدمات الحكومة الإلكترونية.
- ♦ لماذا الثقافة المعلوماتية؟
- ♦ أي فرد في المجتمع الحالي لكي يستطيع:
- ♦ فهم ما حوله
- ♦ والتعامل مع مجريات الأمور
- ♦ وإيجاد فرصة عمل
- ♦ وقضاء احتياجاته الشخصية والوظيفية
- ♦ هذا الفرد في حاجة إلى ثقافة معلوماتية.
- ♦ أمثلة على احتياجات الفرد في الوقت الحاضر:
- ♦ تشغيل الأجهزة المتقدمة مثل الحاسوب واستخدام الإنترنت.
- ♦ عمل بريد إلكتروني.
- ♦ عمل موقع على شبكة الإنترنت.
- ♦ دفع الفواتير إلكترونياً.
- ♦ الحصول على معلومات جارية عن الأحداث.
- ♦ المقصود بالثقافة المعلوماتية:
- ♦ التعرف على الحاجة إلى المعلومات.



الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قواعد المعلومات و البيانات، التي تشترك بها مكتبات جامعة النجاح الوطنية أو التي تتوفر على الشبكة ويستخدمها الرواد دون مقابل. وقد تم التطرق في هذه الدراسة إلى التعريف بطرق البحث واستخدام الطريقة البولينية وتقنية البتر (Truncation) أثناء البحث وإظهار الإشارات المختلفة التي تستخدم في البحث من قبل عدة شركات منتجة لقواعد المعلومات، وتقييم هذه القواعد الإلكترونية التي تشترك بها الجامعة، سواء من خلال خدمة الخط المباشر، أو الأقراص المدمجة. مقدمة.

لقد أدى تضخم المعلومات وتنوع استخداماتها إلى ظهور وانتشار قواعد البيانات المختلفة الأنواع، الجغرافية منها، أو ذات النصوص الكاملة. وقد ساهم الانتشار الواسع لشبكة الإنترنت وتقدم الاتصالات وتبادل المعلومات إلى تقدم ظهور هذه التقنية وتطورها، وأصبحت معالجة هذه المعلومات والاستفادة منها يتطلب توثيق لمعلومات بطريقة آلية، آخذة في الاعتبار البحث في محتوى النصوص والبيانات مع ما يستلزم ذلك من أدوات معلوماتية.

لقد أشار رمال في إحدى أبحاثه (رمال، 2005) إلى أهمية ما شهدت تقنية قواعد البيانات من تطور كبير منذ بدايتها، ففي بداية السبعينيات تم استخدام قواعد البيانات التسلسلية، ثم تلا ذلك في الثمانينيات استخدام قواعد البيانات ذات العلاقة، أما في التسعينيات فقد تم إضافة قواعد البيانات الهدافية. ومن جهة أخرى برز تحد جديد واجه هذه التقنية تمثل في كيفية تحويل قواعد البيانات من قواعد تخزين وبحث عن المعلومة إلى مخازن للمعلومات تتيح للمستخدم الوصول إلى المعلومة وتساعد في اتخاذ القرار. لذلك أصبح من الضروري وجود أنظمة معلوماتية جديدة تتعامل مع هذه البيانات من حيث التخزين والاسترجاع والعرض بهدف المساعدة في اتخاذ القرار والتخطيط والرؤية المستقبلية.

وقد أشار جبر (جبر، 2005) إلى مراعاة بعض المتطلبات الأساسية الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند الاشتراك بقواعد المعلومات وهي كما يلي: من هم المستفيدون أو الرواد الذين سيتم تقديم الخدمة لهم، وما هي نوعية المعلومات التي يحتاجها هؤلاء الطلبة الجامعيون؟ وما هي نوعية المواد التي توفرها هذه القاعدة؟ أو تلك؟ وما هي الشركات التي ستوفر هذه القواعد؟ وهل تقنية البحث في هذه الشركات سهلة أم معقدة؟ وهل

تتوفر البنية التحتية من أجهزة وشبكات لتنفيذ هذا مشروع؟ أسئلة لابد من الإجابة عليها قبل اتخاذ القرار بالاشتراك في قواعد المعلومات.

أنواع قواعد البيانات حسب محتوياتها:

لقد أورد قنديلجي (قنديلجي و السامرائي، 2002) أربعة أنواع من قواعد البيانات والمعلومات حسب طبيعة محتواها وهي :

1. قواعد المعلومات الببليوغرافية (Bibliographical Databases): وهي القواعد التي تقدم بيانات وصفية، وموضوعية وتظهر بشكل كشافات ومستخلصات، للمعلومات. وهي لا تزود الباحث بالنص الكامل للمعلومات (Full-text) وإنما تقدم مستخلصات للتعريف بما هو منشور من مصادر عن المجال الذي يبحث فيه الباحث. ومن أشهرها قاعدة مد لاين (MEDLINE) الطبية وقاعدة (AGRICOLA) الزراعية، وقاعدة أريك (ERIC) التعليمية، التي تعمل على تحليل وتكشيف واسترجاع النتائج الفكري في الاختصاصات المذكورة وتشتمل هذه القواعد إشارات وصفية وببليوغرافية للآلاف من الدوريات والمصادر المتخصصة التي تنشر في مختلف مناطق العالم.
2. قواعد مرجعية (Reference Databases): تقدم هذه القواعد الإجابة على استفسارات الباحثين المرجعية مثل قواعد القواميس والمعاجم المحوسبة، والقواعد والأدلة الببليوغرافية، والموسوعات المحوسبة.
3. قواعد رقمية وإحصائية (Numeric & Statistical Databases): وهي قواعد تقدم معلومات إحصائية محوسبة عن السكان أو إحصاءات متنوعة أخرى تشمل مختلف ميادين الحياة.
4. قواعد نصوص كاملة (Full-Text Databases): وتقدم هذه القواعد، النص الكامل للبحث بالإضافة للملخص والمعلومات الببليوغرافية لمصادر المعلومات المحوسبة وهي أفضلها.

تعريف قواعد البيانات (المعلومات):

هي عبارة عن مجموعة من البيانات والمعلومات المخزنة بترتيب ونسق إلكتروني معين يسهل التعامل معها وحفظها واسترجاعها واستخراج نتائجها. ويمكن تعريفها بشكل مبسط بأنها مجموعة من البيانات المرتبة والمنظمة ترتبط فيما بينها بروابط منطقية.

وقد أطلق عليها قنديلجي مجازاً قاعدة المعلومات، أو قاعدة البيانات التي تصمم أو تستأجر أو تشتري، وهي عبارة عن مجموعة منظمة من بيانات ومعلومات مرتبطة مع بعضها بنسق معين. بغرض تأمين حاجات محددة من متطلبات المستفيدين.

هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مجموعات قواعد المعلومات الإلكترونية التي تشترك بها مكتبات جامعة النجاح الوطنية سواء على الخط المباشر أو بواسطة الأقراص المدمجة، والتعرف على الشركات

والمؤسسات التي توفر مثل هذه القواعد، والتعريف بتقنية البحث المعتمدة لدى كل شركة أو مؤسسة منتجة لقواعد المعلومات، خاصة الطريقة البولينية وتقنية البتر أثناء البحث.

استخدام المنطق البولي في البحث:

تعتبر آلات البحث أدوات عظيمة الفائدة للعثور على المعلومات في الإنترنت ويمكنك في أبسط الحالات، إدخال كلمة أو عبارة في إحدى هذه الآلات، لتعطيك قائمة بالصفحات التي تحتوي على الكلمة أو العبارة التي أدخلتها. ولسوء الحظ، غالباً ما تكون قائمة الصفحات التي تحتوي هذه العبارة مدار البحث طويلة جداً، وتصبح مهمة العثور على الصفحات التي تلي حاجتك الفعلية من بين هذه الصفحات، شاقة للغاية ولتقليل عدد الصفحات التي تأتيك بها آلة البحث، يمكنك اللجوء إلى استخدام الأدوات التي يوفرها المنطق

البولي Boolean logic

ما هو المنطق البولي؟

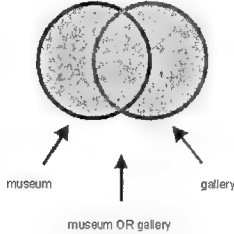
المنطق البولي نوع من المنطق الرمزي، وضعه العالم الرياضي الإنجليزي جورج بول أواسط القرن التاسع عشر. وتكمن بول من صياغة عدد من القواعد المنطقية، نشرها في العام 1849، في بحث بعنوان "بحث في قوانين التفكير"، لينقل علم المنطق من نطاق الفلسفة إلى نطاق الرياضيات. ويستخدم المنطق البولي، الذي يسمى أيضاً الجبر المنطقي، معاملات منطقية مثل AND، OR، وNOT، لإنشاء علاقات بين الكلمات والعبارات موضوع البحث. وتستخدم المعاملات المنطقية البولية أيضاً في الجبر الثنائي، الذي يكمن في أساس التكنولوجيا الإلكترونية الرقمية لنظم الكمبيوتر الحديثة.

وبالإضافة إلى الجبر الثنائي المستخدم في نظم الكمبيوتر، يوفر المنطق البولي أداة فائقة الأهمية في التعامل مع آلات البحث، وبدونها يصبح استخدام هذه الآلات غير عملي عند البحث في كتل ضخمة من البيانات، كتلك التي تشملها آلات بحث عملاقة مثل Google.

المعامل OR:

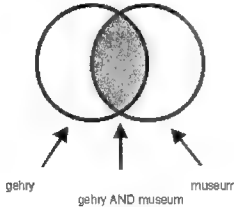
يؤدي استخدام المعامل OR، الذي يقابل في العربية حرف العطف "أو"، إلى توسيع نطاق البحث. لتشمل الصفحات التي تحتوي أيًا من الكلمات المفتاحية للبحث. فعبارة البحث (تفاح OR برتقال)، ستأتيك بكل الصفحات التي تحتوي على كلمة "تفاح" أو كلمة "برتقال". لكن المعامل OR غالباً ما يستخدم لتغطية الطرق المختلفة لتهجئة كلمة، كما في المثال (color OR colour)، أو عندما تريد توسيع نطاق البحث ليشمل المرادفات المختلفة للكلمة المفتاحية، مثل (city OR urban)، حيث تعني الأولى "مدينة" والثانية "حاضرة"، وهما تعنان في النطاق الدلالي ذاته. ومن شأن البحث بهذه الطريقة، تأمين تغطية أفضل للموضوع الذي تبحث عنه مما لو استخدمت إحدى الكلمتين بفردها. ومن المفيد أيضاً، استخدام المعامل OR نوع العبارات والكلمات السلي كثيرًا ما ترد في صيغة مختصرة. مثل استخدام

(Nations" OR UN United)، حيث يشار غالبا للمنظمة الدولية في النصوص الإنجليزية بالاختصار UN.



المعامل AND:

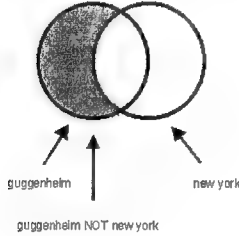
يؤدي المعامل AND، الذي يقابل بالعربية حرف العطف "و"، إلى تضيق نطاق البحث، لتنحصر نتيجته في الصفحات التي تحتوي على سائر الكلمات المفتاحية موضوع البحث. فعبارة البحث (تفاح AND برتقال)، ستأتيك بكل الصفحات التي تحتوي، في وقت واحد، على كلمتي "تفاح" و"برتقال". ويعد المعامل AND، أداة ممتازة للحد من عدد الصفحات التي يأتي بها البحث، لأنها تولد موضوعا مركبا يقع في منطقة التقاطع المشتركة بين عدة موضوعات.



المعامل NOT:

يستخدم معامل النفي NOT، الذي يقابل بالعربية أداة النفي "لا" (أي لا يحتوي)، في تضيق نطاق البحث، باستبعاد الصفحات التي تحتوي على كلمة أو عبارة معينة ويكون استخدام هذا المعامل مفيدا عندما يكون لبعض الكلمات المفتاحية أكثر من معنى، وتريد استبعاد الصفحات التي تحتوي على هذه الكلمة بالمعاني التي لا تهتمك.

Guggenheim not New York



المعاملات البوليوية الضمنية:

عندما لا تستخدم أية معاملات منطقية بوليوية في عبارة البحث بشكل صريح، فإن آلات البحث (مثل Google)، تضيف تلقائياً، المعاملات التي حددها لها مصمموها. فعندما تدخل كلمتين مفتاحيتين متابعتين، فإن معظم آلات البحث تضع المعامل OR بينهما، مما يؤدي إلى استخراج الصفحات التي تحتوي على أي من الكلمتين. ومن الجوانب التي ينبغي أخذها بالاعتبار لدى البحث في النصوص الإنجليزية، مسألة حساسية البحث لحالة حروف الكلمات المفتاحية. فإذا أدخلت هذه الكلمات باستخدام حروف صغيرة فقط، فستحصل على الصفحات التي تحتوي على تلك الكلمات، بصرف النظر عن حالة حروفها، صغيرة كانت أم كبيرة. مثلاً، باستخدام الكلمة **ben**، ستحصل على الصفحات التي تحتوي على **ben** أو **BEN**. أما إذا أدخلت الكلمات باستخدام تشكيلة من الحروف الصغيرة والكبيرة، فستحصل على الصفحات التي تحتوي على الكلمات تماماً كما أدخلتها. فمثلاً، عندما تدخل **Ben** في آلة البحث، فستحصل على الصفحات التي تحتوي على الكلمة **Ben** فقط، وليس الصفحات التي تحتوي على الأشكال الأخرى المحتملة لكتابة الكلمة. وعند استخدام المستوى المتقدم لآلة البحث AltaVista، فليك أن تحرص على كتابة المعاملات البوليوية بحروف كبيرة، وإلا فلن تتعرف عليها الآلة كمعاملات منطقية، بل تعتبرها في عداد الكلمات المفتاحية التي تدخلها. وفي مثل هذه الحالة، سيكون مصير هذه المعاملات الإهمال، باعتبارها كلمات شائعة جداً، يكاد لا يخلو منها نص.

طرق حصر نطاق البحث:

رغم توفر تقنيات متنوعة في آلات البحث الكثيرة المتوفرة على الإنترنت، فإن المعلومات التي تحتاجها لا زالت مهمة شاقة وصعبة، وتحتاج إلى صبر ودراية بطرق البحث المختلفة للعدد الكبير من آلات البحث المختلفة.

التعشيش (Nestling):

استخدام أكثر من أداة علامة بحث، وذلك باستخدام معاملات البحث مثل And or Not وكذلك الأقواس (*morphin* treatment and pain not drug* Cancer).

البتّر (Truncation):

استخدام رمز بعد كلمة البحث مثل * ؟ ! لضمان الوصول إلى جميع التعابير المنبثقة عن كلمة البحث.

Wildcard:

استخدام رمز معين وسط كلمة البحث للوصول إلى عدد كبير من الكلمات المتشابهة ومختلفة في التهجئة وتستخدم * ؟ #.

قاعدة البيانات الإلكترونية EBSCO: Academic Search Premier

<http://search.epnet.com>

تعتبر هذه القاعدة من أكبر وأوسع قواعد المعلومات للدوريات الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية ومراكز البحوث في العالم. تحتوي كشافات لحوالي 8200 دورية مطبوعة منها 4700 دورية تقدم الأبحاث كاملة، والمنشورة منذ 1975 وحتى الآن على صفحات PDF وقد صممت قاعدة البيانات هذه للمؤسسات الأكاديمية وتوفر معلومات بحثية لمجموعة أبحاث علمية لا تتوفر في قاعدة معلومات أخرى مشابهة نظراً لتمييزها في تجميع الأبحاث من أعداد دوريات مختلفة تصدرها مؤسسات عديدة.

EBSCO (*) في قاعدة Truncation البحث باستخدام تقنية البتّر

ونعني بهذه التقنية البحث المبتور أي كتابة الكلمة غير كاملة ومبتورة، وكما هو الحال في آخر الكلمة ومثال ذلك (*) القاعدة فإنه يجب استخدام إشارة التجنب في هذه

comput* to find the words computer or computing.

أما التقنية الثانية (Wildcard) فيجب استخدام إشارة (?) في وسط كلمة البحث ومثال ذلك:

ne?t to find neat, nest or next.

تقنية التعشيش البوليني: حيث يتم استخدام أكثر من إشارة ورابط للوصول إلى جميع الأبحاث التي تظهر في العنوان ومثال ذلك: ti(financ*) and ti(bank*) and ti(invest*)

قاعدة البيانات الإلكترونية (Sciencedirect)

<http://www.sciencedirect.com>

تصدرها شركة Elsevier وهي متوفرة على الموقع التالي: <http://www.sciencedirect.com> يبلغ عدد القواعد التي تغطيها دار النشر هذه (24) قاعدة تغطي (42) تخصصاً، ويصل عدد دورياتها الإلكترونية حوالي (2000 دورية) متخصصة في المجالات التالية: الزراعة، البيولوجيا الفنون، العلوم الإنسانية، الكيمياء الحيوية، الأجنة، الاقتصاد، الإدارة، المحاسبة، الهندسة الكيميائية، الكيمياء، علوم الحاسوب والمكبوتر، تكنولوجيا المعلومات، العلوم الإدارية، علوم الأرض، الأجرام، الطاقة، الهندسة، علوم البيئة، علم المناعة والجراثيم، المواد، الرياضيات، الطب، طب الأسنان، طب الأعصاب، علوم الصحة والتمريض، الصيدلة والسموم، الفلك والفيزياء، علم النفس، العلوم الاجتماعية، والطب البيطري، وتقدم النصوص الكاملة للمقالات والأبحاث منذ عام 1996 حتى اليوم، وتوفر خياراً لعدد السنوات التي ترغب كل مؤسسة أو كلية في الاشتراك بها، وتحديد مدة الاشتراك حيث تشترك جامعة النجاح الوطنية في ثمانية قواعد معلوماتية، عدد دورياتها يصل إلى 1466 دورية، تغطي عدداً من البرامج الأكاديمية باشتراك سنوي يساوي 35 ألف دولاراً، وتوفر مقالات وأبحاث من عام 2000-2005 (Back file).

أما السعر الحقيقي للاشتراك في جميع الدوريات والأبحاث الإلكترونية الافتراضي التي تغطيها هذه القاعدة فهي بحدود (200,000، 3) ثلاثة ملايين ومائتي ألف دولار، حيث يكلف الاشتراك الكلي للاشتراك بجميع القواعد التي تصدرها دار النشر هذه بحدود (50 ألف دولار) لمدة سنة واحدة وإصدارات أربع سنوات إلى الخلف (Back file).

البحث باستخدام تقنية البتر Truncation في قاعدة Sciencedirect (١) :

ونمى بهذه التقنية البحث المبتور أي كتابة الكلمة غير كاملة ومبتورة، وكما هو الحال في آخر الكلمة ومثال ذلك) ! (القاعدة فإنه يجب استخدام إشارة التعجب في هذه

behav! to find behave, behaviour, behavioural.

أما التقنية الثانية (Wildcard) فيجب استخدام إشارة (*) في وسط كلمة البحث ومثال ذلك :

Wom*n to find woman and women

تقنية التعشيش البوليني: حيث يتم استخدام أكثر من إشارة ورابط للوصول إلى جميع الأبحاث التي تظهر في العنوان ومثال ذلك: title(digit!) and title(librar!)

قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية HINARI :

<http://www.healthinternetwork.org>

تصدر عن منظمة الصحة الدولية World Health Organization توفر هذه القاعدة مجموعة هائلة من مستخلصات الأبحاث والمقالات الصادرة لأكثر من 2500 دورية، وتوفر كذلك النصوص الكاملة لمجموعة من الدوريات تصل إلى أكثر من ألف دورية تقدم النصوص الكاملة للمقالات.

(HINARI) هي اختصار Health Internet work Access to Research Initiative

الاشتراك بها يوفر خدمة قليلة التكاليف للدول الفقيرة أو محدودة الدخل من مجموعة الدول النامية على

الموقع التالي: <http://www.healthinternetwork.org>

ظهرت قاعدة بيانات HINARI أوائل عام 2002 وتألقت من 1500 دورية، يصدرها ستة ناشرين

وهم: Blackwell, Elsevier, STM, Kluwer, Springer, Willey، وقد لحق بهم

كذلك اثنان وعشرون ناشراً بعد نصف عام من ظهور المشروع ليزيد عدد الدوريات الإلكترونية التي تقدمها دور

النشر هذه إلى أكثر من 2000 دورية. تستطيع الجامعات الفلسطينية الاشتراك برسوم رمزية تصل إلى

\$1000، ويتم تحديد رسوم الاشتراك في هذه القاعدة بما يتناسب والدخل القومي للفرد في الدولة التي

تشتترك. (GNP Per Capita) وتغطي هذه القاعدة مجموعة مقالات وأبحاث ذات نصوص كاملة خاصة

في الطب والبيئة، والصحة العامة. وتشتترك بها مكتبات جامعة النجاح منذ عام 2003 لتخدم الهيئة

التدريسية في كلية الدراسات العليا في برامج البيئة والصحة العامة، كلية الطب.

قاعدة معلومات الإدارة والهندسة والمحاسبة Emerald Full-Text

تحتوي هذه القاعدة أكثر من 400 مجلة إدارية تصدرها دور نشر مختلفة، وتصدر إلكترونياً بواسطة الاشتراك

عن طريق المجلس اللغائي البريطاني باشتراك سنوي قدره خمسة دنانير أردنية، وتحتوي الموضوعات التالية:

الإدارة، علم المعلومات وعلم الحاسوب، المحاسبة، وتركز على الصناعة بصورة رئيسية، تصدرها مطبعة

جامعة MCB.

طريقة البحث:

Boolean Search:

not , or, and

Truncation (*):

quotation, mark.

Nesting search:

(Oranges & apples) and "Vitamins"

Process:

Asterisk *

قاعدة بيانات Wilson Business Full-text

تصدرها شركة H.W. Wilson، حيث تشترك بها مكتبات جامعة النجاح الوطنية منذ عام منذ عام

1998- حتى الآن بواسطة الأقراص المدمجة التي توفر النصوص الكاملة. وتوفر هذه القاعدة مداخل سريعة

لعدد كبير من الدوريات الإلكترونية التي يصل عددها إلى أكثر من 400 دورية وبأثر رجعي منذ عام 1994

إلى الآن، وتغطي المجالات التالية: المحاسبة، التملك، الإعلان: البنوك، الاقتصاد، المالية وخدماتها،

التأمين، التسويق، الإدارة، الاستثمار، التجارة بالإضافة إلى المشروعات الصغيرة.

يوفر كشاف هذه القاعدة الببليوغرافية الذي يصدر باللغة الإنجليزية، ملخصات للأبحاث والمقالات التي تنشر في الولايات المتحدة والدول الغربية بشكل عام على الموقع التالي:

<http://www.hwwilson.com/Documentation/WilsonWeb/tecfaq7.html>

ويمكن توفير النصوص الكاملة أرعمائة دورية على الموقع التالي من خلال دليل الدوريات (Journal Directory) بعد الاشتراك على الموقع التالي:

<http://vnweb.hwwilson.com/hww/journals>

تقنية البتر في البحث (*) Truncation:

ونعني بهذه التقنية البحث المبتور أو كتابة الكلمة غير كاملة، وكما هو الحال في هذه في آخر الكلمة ومثال ذلك (*) القاعدة فإنه يجب استخدام إشارة النجمة

behav* to find behave, behavior, behavioral.

أما التقنية الثانية (Wildcard) فيجب استخدام إشارة (?) في وسط كلمة البحث ومثال ذلك:

wom?n to find woman and women

Boolean Search:

and, or, Not

AB	Abstract
AN	Accession Number
AU	Personal Author
AUT	Author Name
CA	Corporate Author
DE	Descriptors
DT	Document Type
IS	ISSN
JI	Journal Issue
JN	Journal Name
LA	Language of Article
OT	Other Titles
PD	Physical Description
PEI	Peer Reviewed Journal
PY	Publication Year
SC	SIC Code(s)
SO	Source
SU	Subject
SZ	Text Size
TI	Title
TX	Full Text(*)
TXI	Full Text Indicator

UD Update Code
URL2Web Sites
UT Uniform Title

قواعد بيانات الرسائل الجامعية (DAI): Dissertation Abstracts International

<http://www.lib.umi.com/dissertations/>

وهي قاعدة بيانات واسعة أصدرتها Bell & Howell ثم UMI ثم Proquest حيث اعتمدت هذه التسمية للقسم الإلكتروني للمعلومات في هذه الشركة، وتقسم قواعد بياناتها إلى ثلاثة أقسام وهي: Proquest 5000: يوفر كشافات لأكثر من 7400 دورية، ويوفر النصوص الكاملة للأبحاث لحوالي 3000 دورية إلكترونياً.

Proquest Research Library. يوفر النصوص الكاملة لـ 2500 دورية و لحوالي 1700 سلسلة أو لسة عشر شكلاً وبغطية منذ عام 1986 ومن ضمنها CD-ROM's.

Proquest Newspapers & Magazines: توفر هذه القاعدة للمكتبات العامة.

قاعدة بيانات ملخصات رسائل الدكتوراه التي تجمعها جامعة UMI في الولايات المتحدة وتصدرها شركة Proquest، وتحتوي عدداً كبيراً من الرسائل الجامعية المتوفرة في الولايات المتحدة والدول الغربية منذ عام 1865م-2005م ويستطيع الطالب الحصول على ملخصات الرسائل وتوفير إمكانية شراء النصوص الكاملة للرسالة التي يتم اختيارها من قبل الباحث وطلبها من الشركة ودفع قيمة تكلفتها. وتوفر الشركة إمكانية الاشتراك بهذه القاعدة من خلال استخدام تقنية CD-ROM حيث تصدر شهرياً وبشكل متجدد. لتحتوي الرسائل الجديدة التي صدرت أولاً بأول ويمكن الوصول إليها على الموقع التالي:

<http://www.il.proquest.com/products/pt-product-disabsint.shtml>

كذلك يمكن استخدام تقنية الرسائل الجامعية الرقمية Digital Dissertation. حيث توفر خدمة البحث في ملخصات رسائل الدكتوراه والمجستير بواسطة الخط المباشر وتقدم الملخصات للباحثين وتوفر إمكانية شراء الرسائل إلكترونياً أو بالبريد وتعرف هذه القاعدة Proquest Dissertation and Theses ويمكن الوصول إليها من خلال الموقع التالي:

<http://www.lib.umi.com/dissertations/>

<http://www.proquest.com/>

أو الموقع التالي:

Fields in Dissertation Abstracts

Records in Dissertation Abstracts are divided into the following fields. Highlighted fields are limit fields.

AB Abstract

AD Advisor Name

AU Author

DB Database ID*

DD	Degree Date
DN	Degree Name
IB	ISBN
LA	Language
LO	Location of Copy
NO	Publications Number/Order Number
PG	Number of Pages
PU	Publisher
SN	School Name
SO	Source
SU	Subject Code
TI	Title

قاعدة معلومات Proquest

تعتبر قاعدة معلومات Proquest إحدى أكبر القواعد الأكاديمية المتوفرة على الخط المباشر. وتقدم معلومات متخصصة لجميع التخصصات للباحثين في المكتبات ومراكز المعلومات، وتحتوي 3000 دورية أكاديمية، توفر مقالات منذ عام 1971 حتى اليوم في الموضوعات التالية: الفنون، الطفولة، العلوم الإنسانية، القانون، دراسات المرأة، منها أكثر من 1500 دورية تصدر في دول عالمية مختلفة، وتشارك بها المكتبات البحثية والأكاديمية في مختلف أنحاء العالم، حيث يستطيع الباحث الوصول إليها بواسطة الاشتراك السنوي إلكترونياً.

Truncation and Wildcard Characters:

تستخدم هذه القاعدة رمز أو إشارة النجمة (*) إلى يمين الكلمة المبثورة أثناء البحث مثال ذلك كلمة "economy", "economics", "econom* لنجد الكلمات التالية أثناء البحث: "conomical" وغيرها. وتستخدم إشارة (?) في أي موقع من مقاطع الكلمة في البحث ومثال ذلك "t?re" للحصول على "tire", "tyre", "tore"

قاعدة بيانات إريك (ERIC Educational Resources Information Center) <http://www.eric.ed.gov>

تتوفر مجاناً على الإنترنت، وتمكن الباحث من الحصول على مئات الآلاف من ملخصات الأبحاث التربوية وغيرها. وتوجه الباحث إلى كيفية الحصول على كامل البحث وكيفية شرائه وتكلفته. وقد قامت مكتبات جامعة النجاح بتقديم خدمات ERIC للباحثين في كلية الدراسات العليا في الجامعة، إضافة إلى خدمة طلبه الجامعات الأخرى كجامعة القدس المفتوحة.

قاعدة بيانات مدلاين Medline & PubMed

<http://www.ncbi.nlm.nih.gov/entrez/query.fcgi>

قاعدة البيانات الطبية الأمريكية: تغطي عدة تخصصات في الطب، التعريض، طب الأسنان، والطب البيطري. توفر مداخل للتخصصات أبحاث ومقالات علمية طبية نشرت في 4000 دورية من مختلف أنحاء العالم وتوفر كثير من المؤسسات الطبية والجامعية مداخل لقاعدة البيانات هذه، و بأشكال وطرق بحث مختلفة أشهرها PubMed أو Medline أو HINARI.

قاعدة البيانات الزراعية Agricola

<http://agricola.nal.usda.gov>

قاعدة بيانات ببلوغرافيه للزراعة: صدرت عن المكتبة الوطنية الزراعية في الولايات المتحدة، وهي قاعدة واسعة وتعتبر من أكبر قواعد المعلومات العالمية، وتحتوي أبحاثاً ومقالات منذ منتصف القرن الخامس عشر حتى الآن في مختلف التخصصات الزراعية والبيطرية. تم تنظيم Agricola في مجموعتين ببلوغرافيتين: الأولى: تعرف NAL توفر معلومات عن كتب ومواد السمعيصرية.

الثانية: Article Citation Database - توفر ملخصات مقالات الدوريات الزراعية . وتتوفر مجاناً على الإنترنت.

International Network for the availability of Scientific Publications

www.inasp.info/peri/free.html

أسسها المجلس العالمي للعلوم عام 1992، وهي من أهم القواعد التي توفر مداخل مجانية للمعلومات والمعارف للباحثين. والعلماء، والمتخصصين، والفنيين في دول العالم الثالث في مجالات الصحة، والدراسات الريفية، وتغطي كذلك مجالات الزراعة، والعلوم الحياتية، الكيمياء والهندسة وتكنولوجيا المعلومات. الرياضيات، الإحصاء، الفيزياء والعلوم بشكل عام والعلوم الاجتماعية ومركزها الأساسي يقع في المعهد الإفريقي الدولي ومن ثم انتقل عام 1996 إلى أكسفورد

TEEAL: The Essential Electronic Agriculture Library
<http://www.teeal.org/>

تحتوي قاعدة المعلومات (TEEAL) مجموعة من الدوريات الإلكترونية التي توفر النصوص الكاملة للأبحاث لأكثر من 145 دورية متخصصة في العلوم الزراعية والبيطرة منسقة على 426 قرصاً مدمجاً تحتوي أبحاثاً علمية منشورة منذ عام 1993 وحتى الآن.

تشارك جامعة النجاح الوطنية في هذه القاعدة منذ عام 2003 كمنحة مقدمة من منظمة ACIDI/VOCA ومتوفرة بمكتبة كلية الزراعة والبيطرة التابعة لجامعة النجاح الوطنية في طولكرم.

قاعدة المقتفي القانونية:

<http://www.muqtafi.com>

المقتفي، أو "منظومة القضاء والتشريع في فلسطين"، هو أول بنك معلومات قانوني من نوعه في فلسطين، وقد ساهم في تصميمه وتطويره وتحديثه عشرات الباحثين القانونيين والمبرمجين في معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، على مدى أكثر من ست سنوات.

ويحوي "المقتفي" كافة التشريعات التي سُنّت في فلسطين منذ منتصف القرن التاسع عشر تقريباً حتى اليوم. فهو يضم القوانين التي طُبِّقت في فلسطين في فترة الحكم العثماني حتى العام 1917، وقوانين الانتداب البريطاني حتى العام 1948، وقوانين الإدارة المصرية في غزة والحكم الأردني في الضفة الغربية حتى العام 1967، والأوامر العسكرية للاحتلال الإسرائيلي بعد العام 1967، والتشريعات الجديدة للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تصدر في "الوقائع الفلسطينية" منذ العام 1994. ويبلغ عدد التشريعات التي يشملها "المقتفي"، والتي تمتد إلى قرن ونصف من تاريخ فلسطين المعاصر، حوالي أحد عشر ألف تشريع حتى الآن، ويبلغ عدد الصفحات المتاحة في القاعدة للقراءة أو الطباعة من هذه التشريعات أكثر من ثلاثين ألف صفحة. ويبلغ عدد النصوص الكاملة للتشريعات الفلسطينية المنشورة في "الوقائع الفلسطينية" منذ 1994 حتى الآن حوالي مائتان وخمسون تشريعاً.

قاعدة البيانات العربية Ask Zad

<http://www.askzad.com/zad.asp>

قاعدة بيانات أسك زاد تقوم بإنتاجها الشركة العربية لنظم وبرامج الحاسبات الآلية بجمهورية مصر العربية وتغطي ما يزيد على 700 صحيفة دورية ورقية تم تحويلها إلكترونياً من مختلف الدول العربية. حيث تتيح خدمة بنك المعلومات الصحفية الإطلاع على النصوص الكاملة للمقالات التي نشرت في الصحف والمجلات العربية خلال الفترة من 1998-2005. تحوي كشافاً تحليلياً لمعظم المقالات المنشورة في هذه المجلات والصحف وتوفر النصوص الكاملة للمقالات كما نشرت تماماً من خلال رقمقتها وتحويلها إلى صفحات PDF

على الموقع التالي: <http://www.askzad.com/zad.asp>

يبلغ قيمة الاشتراك السنوي لهذه القاعدة 5520 دولاراً تغطي مقالاتها الموضوعات باللغة العربية وغالبية موضوعاتها هي عبارة عن مقالات صحفية في الشؤون العربية والعلوم، السياسة، علوم الشريعة والعلوم الفقهية، الدراسات الإسلامية، النقد، الشعر والأدب والثقافة العربية، العلوم الإنسانية والاجتماعية، علم النفس، الإدارة، الفن، الطاقة، الإعلام، التراث، الكمبيوتر والإنترنت وغيرها، بالإضافة إلى أخبار أشهر الصحف العربية موثقة، مكشفة، ومتاحة على الموقع الصحفي حيث إنها قاعدة بيانات صحفية قبل كل شيء. وهي القاعدة العربية الوحيدة المتوفرة إلكترونياً بهذا الحجم الهائل من المعلومات.

المراجع :

1. التكروري، سناء حافظ. نظم استرجاع المعلومات بين النظرية والتطبيق. عمان: دار صفاء، 2005 ص.ص 83-94، 254-262
2. السامرائي، إيمان فاضل. قواعد البيانات ونظم المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات. عمان: دار المسيرة، 2005 ص.ص
3. الوردی، زكي حسين و المالكي، مجبل لازم. مصادر المعلومات وخدمات المستخدمين في المؤسسات المعلوماتية. عمان الوراق، 2002 ص ص 195-196
4. محمود رمال. "دور التقنيات الحديثة لقواعد المعلومات في بناء مجتمع المعلومات العربي" http://www.arabcin.net/arabic/5nadweh/pivot_3/new_technique_e.htm. الإنترنت: بتاريخ (2005/12/27).
5. "استخدام بولميان في البحث على الانترنت". <http://www.arabiyat.com/forums/archive/topic/29038-1.html> الإنترنت : بتاريخ (2005/12/28).
6. قنديجي، عامر إبراهيم، السامرائي، إيمان فاضل (2002): *تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها*. عمان، الوراق. ص ص 185-193.
7. جبر، هاني وجيه (2005): "الدوريات الإلكترونية وقواعد البيانات المحوسبة" *الخدمات الإلكترونية في جامعة النجاح الوطنية*. مكتبات.نت، مج 6، ع 1 (يناير-مارس). ص ص 4

أحدث النظم الآلية في المكتبات:

الحل المتكامل للمكتبات

Total Library Solution (TLS)

PIXEL SOFT

6- إمكانية نقل البيانات الموجودة بسهولة إلى

النظام الجديد.

7- العمل من خلال شبكة المعلومات الدولية

(الإنترنت).

8- إتاحة النظام الوصول لقاعدة بيانات المكتبة،

لعملاء ومستخدمي المكتبة عبر الإنترنت.

9- إمكانية إدارة المكتبة متعددة الأفرع.

10- النظام يعمل بأقوى قواعد البيانات أوراكل.

مكونات النظام:

1- الفهرسة.

2- البحث.

3- الإمارة.

4- ضبط المسلسلات.

5- الجرد.

6- الحجز.

7- التزويد.

8- خدمات المكتبة عبر الإنترنت.

9- إدارة وأمن النظام.

الفهرسة:

يعني بجميع الوظائف المتعلقة بإنشاء التسجيلية

البibliوجرافية والاستنادية وتعديلها وحذفها

واستيرادها، أو تصديرها سواء على الخط المباشر

أو من خلال وسائط أخرى طبقاً لشكل الاتصال

TLS هذا النظام الجديد يعمل على تطبيق

المواصفات القياسية العالمية المستخدمة في مجال

المكتبات مع أحدث التقنيات العالمية المستخدمة في

نظم المعلومات، واضعين في الاعتبار تلبية

احتياجات المكتبات العربية، والنظام يعمل من

خلال الإنترنت ويقوم بمكنة الأعمال الأساسية

الفنية في المكتبة ويوفر فهرساً ببلبوجرافياً لمقتنيات

المكتبة مطبوعاً في ذلك أشكال مارك الدولية

بالإضافة إلى نظم الخدمات الأخرى التي تقدم

للمستفيد كالببحث والاسترجاع والاستعارة والحجز

لمقتنيات المكتبة وإنشاء موقع للمكتبة على

الإنترنت.

مزايا النظام:

1- التفاعل التام بين واجهتي الاستخدام العربية

والإنجليزية.

2- إمكانية دعم أنواع المكتبات المختلفة (العامة

- الخاصة- المتخصصة).

3- دعم صيغة مارك التي تتلاءم مع قواعد

الفهرسة الأنجلو أمريكية.

4- إتاحة إمكانات للمستخدمين لأقلمة النظام

وفقاً لاحتياجات كل مكتبة.

5- دعم استخدام الترميز العمودي (البار كود).

البحث:

يتيح جميع الوظائف المتعلقة بالبحث عن تسجيله أو مجموعة من التسجيلات في النظام واسترجاعها وفقاً لتقنيات متعددة من البحث (بحث بسيط- سريع مركب).

بالإضافة لوجود عدد من مرشحات البحث Filters Search التي تتحكم في نتائج البحث وفقاً لرغبة المستخدم، كما يتيح طباعة نتائج البحث وإرسالها وحفظها وإعادة تنفيذها فضلاً عن إتاحة البحث في قواعد بيانات وفهارس المكتبة والفروع الأخرى.

خصائص البحث:

يمكن النظام الباحث من الربط بين أكثر من عنصر من عناصر البحث كالعنوان والمؤلف والكلمة الدالة على سبيل المثال، وذلك لضمان الحصول على النتائج المطلوبة.

يساعد النظام الباحث في إجراء عملية البحث من خلال تحديد مجموعة من الروابط المنطقية مثل (أو- ليس) أو من خلال قائمة (كل من- أي من- نفس الشكل).

يقدم النظام مجموعة من الضوابط التي تطبق على أنواع البحث المتعدد سواء البسيط أو المركب أو السريع تقيد هذه الضوابط في تحديد نتائج البحث، وفقاً لرغبة المستخدم من هذه الضوابط (مكان النشر سنة النشر نوع المضمون- اللغة الموقع الجمهور المستخدم).

المعياري مارك 21 لجميع أوعية المعلومات، فضلاً عن إنشاء الروابط بين هذه التسجيلات وبينها وبين النصوص التي تصفها، وكذلك إتاحتها للبحث والاسترجاع والتصفح والعرض والطباعة والتحميل والنقل.

خصائص الفهرسة:

1- يتيح إنشاء التسجيلات الببليوجرافية والاستنادية، وتعديلها طبقاً لأحدث طباعات الشكل الاتصالي المعياري Marc 21 لجميع أوعية المعلومات.

2- يتيح رسائل وفاشات مساعدة وصفية للحقول والمؤشرات والحقول الفرعية.

3- يتيح إنشاء وصيانة بيانات النسخ أو النسخ المتاحة في النظام لكيان ببليوجرافي واحد وربطها معاً سواء بالنسبة للمكتبة أو جميع المكتبات المشتركة معها في قاعدة بيانات، ويتيح استخدام الترميز الصمودي (Barcode) للتمييز بين النسخ.

4- يتيح إضافة صور للأغلفة الأوعية وأي ملفات ملحقة بالأوعية إلى التسجيلات الببليوجرافية.

5- يستخرج النظام تقارير بمقتنيات المكتبة، ومعدلات إدخال الأوعية.

6- يسمح النظام باستيراد أو تصدير التسجيلات الببليوجرافية مفردة أو مجمعة من خلال الوسائط المتعددة.

كما يتيح النظام بناء مجموعات مختلفة من المستخدمين وفقاً للحقوق التي يحددها المكتبي لهذه المجموعات.

خصائص الإعارة:

يتيح النظام إجراء عمليات الإعارة من مداخل متعددة، وذلك وفقاً لرغبة المكتبي، فقد يكون المدخل باسم الوعاء أو رقمه أو قد يكون برقم المستفيد.

كما يمكن الاطلاع على موقف المستفيد من أكثر من مدخل، وذلك حتى يحصل المكتبي على كل ما يحتاج إلى معرفته عن المستفيد، وبالنسبة لعمليات الرد والتجديد أيضاً فإنها تتم بطريقتين إما برقم الوعاء أو رقم المستفيد، وفي حالة الدخول برقم المستفيد يستطيع المكتبي تجديد أو رد جميع الأوعية في مرة واحدة دون الحاجة للدخول على بيانات كل وعاء على حدة.

يتسوح النظام استخراج معرفات المستخدمين بطريقتين إما بأن يقوم المكتبي بإضافة المرفع بنفسه أو يقوم النظام باستخراجه، وبالتالي طباعته من داخل النظام.

يتيح النظام بناء مجموعات مختلفة من المستخدمين وفقاً للحقوق التي يحددها المكتبي لهذه المجموعة، من هذه الحقوق تحديد مدة الإعارة وعدد الأوعية المعارة وقيمة الغرامة ومدة الحجز. يحتفظ النظام بتاريخ الإعارة والرد والتجديد والقرارات والوقف الخاص بكل مستفيد، وتظهر في تقارير الإعارة.

يتيح النظام الاحتفاظ بتاريخ البحث الذي أجراه الباحث، وذلك لإمكانية الرجوع إليها وإعادتها للحصول على نفس النتائج أثناء فترة البحث.

يقدم النظام أيضاً خدمة البحث السريع. وذلك لمساعدة المستفيد على البحث في مجال أوسع إن لم تكن لديه خلفية محددة عما يريد البحث عنه، فيقوم النظام بالبحث عن الكلمة المكتوبة في عناوين الأوعية ورؤوس الموضوعات المرتبطة بها وفي الكلمات الدالة أيضاً، وذلك لضمان الحصول على أكبر عدد من النتائج المتعلقة بموضوع البحث.

يقدم النظام نتائج البحث في أشكال متعددة منها المبسط والكامل وشكل مارك المعياري، بالإضافة إلى إمكانية طباعة بعض أو كل هذه النتائج أو إرسالها بالبريد لشخص أو عدة أشخاص.

يمكن النظام الباحثين المسجلين في قاعدة بيانات المكتبة من حجز الأوعية التي يرغبون بها لفترات معينة، وذلك لتسهيل حصولهم عليها فيما بعد.

الإعارة:

الإعارة من أهم وظائف خدمات المعلومات في المكتبة وهي تحمي إمكانية استخدام أوعية المعلومات المكتسبة بالمكتبة، سواء خارج المكتبة لفترة زمنية محددة وبشروط معينة تحددها سياسة كل مكتبة، وهي ما نطلق عليه الإعارة الخارجية أو تسجيل ما يقوم المستفيدون بقراءته داخل غرف المكتبة، وهو ما يعرف باسم الإعارة الداخلية. كما توجد إمكانية لإعارة الوعاء إعارة دائمة للقطاعات المختلفة في المؤسسة وفقاً لاحتياجاتها

يمكن حجز الوعاء مباشرة من موقع المكتبة على الإنترنت بواسطة المستفيد أو يمكن إجراء عملية الحجز بواسطة المكتبي بناءً على طلب المستفيد ويتيح النظام للمكتبي تعديل أو إلغاء بيانات الحجوزات بنفسه.

يقوم النظام بحساب أيام الحجز تلقائياً بناءً على حقوق مجموعات المستفيدين، كما يقوم بإلغائها تلقائياً في حالة عدم استلام المستفيد لها.

التزويد:

حيث يقوم النظام بعمل الطلبات والفواتير والاستحقاقات بطريقة سهلة وبسيطة، كما يدعم جميع أنواع الدوم أو الهدايا، كما يتيح أيضاً عمل تحويل للمعامل المختلفة وتحويلها بالعملة المحلية.

الجرد:

يتيح النظام جرد مقتنيات المكتبة وتحديد الموجود منها بالفعل مقارنة بما هو مسجل بقاعدة بيانات النظام. كما يتيح عمل جرد دوري للمقتنيات في أوقات محددة من العام إما لجميع المقتنيات الموجودة ويمكن تخصيص الجرد بنوع أو لغة المقتنيات، ويقوم النظام بعرض نتائج الجرد في شكل تقارير مع إمكانية الاحتفاظ بنتائج السنوات السابقة.

خصائص الجرد:

يتيح النظام إجراء عمليات الجرد في نفس الوقت لجميع المكتبات الأم والفروع. كما يتيح إجراء الجرد على أنواع محددة من الأوعية أو على الأوعية ذات اللغة الواحدة، وذلك دون التأثير على حالة الأوعية الأخرى في المكتبة.

يظهر النظام تنبيه تلقائي في حالة تخطي المستفيد لأحد قواعد الإعارة سواء في عدد الأوعية المسموحة له أو تأخره في رد الوعاء.

كما يقوم النظام بعرض بيانات المتأخرين داخل مستوى معين من الإخطارات وعرض بيانات الأوعية المتأخرة لديهم مع إتاحة مراسلتهم بالبريد الإلكتروني طلباً للوعاء.

يقوم النظام بعرض عدد كبير من التقارير سواء عن بيانات المستفيدين بشكل عام أو عن المستفيدين المستعيرين في الوقت الحالي من المكتبة.

كما يعرض النظام لبيانات الأوعية التي تحدث عليها عمليات الإعارة والرد والتجديد داخل المكتبة مع عرض بيانات المستفيدين من هذه الأوعية وتواريخ الرد المتوقعة لها.

يستخرج النظام تقارير بالأوعية المقررة داخلها في المكتبة، وذلك لأغراض التزويد. حيث إن هذه التقارير تعطي إدارة المكتبة مؤشرات حول حركة القراءة والأوعية الناقصة أو الأوعية المطلوبة أكثر من غيرها.

الحجز:

يعمل النظام على سهولة عملية حجز الأوعية عبر الإنترنت، وكذلك حساب مدة الحجز تلقائياً والتنبيه إلى الأوعية المحجوزة كما يتيح متابعة حجوزات كل مستفيد ومراجعتها.

يقدم النظام خدمة الحجز للمستفيدين المسجلين في قاعدة بيانات المكتبة، وذلك إما بحجز الأوعية المتاحة أو الأوعية المارة لدى مستفيد آخر.

كما يتيح إعداد ملف بيانات المستفيدين وصيانتها وعرض كشف بالإعارات والحجوزات التي تخص المستفيد بالإضافة إلى إتاحة جميع عمليات البحث داخل قاعدة بيانات المكتبة ومقتنياتها وعرض التسجيلات البليوجرافية، وكذلك إمكانية حجز الأوعية حسب صلاحيات المستفيد وموقفه داخل المكتبة.

كما يتيح الموقع عرض بيانات المكتبة وفروعها المختلفة وبيان الاشتراكات وطرق الاتصال بالمكتبة. خصائص خدمات المكتبة:

1- يتيح عرض أحدث مقتنيات المكتبة، وأكثر الكتب قراءة على الموقع الخاص بالمكتبة.

2- يتيح عرض بيانات عن طرق الاتصال بالمكتبة والمكتبات المشتركة معها في قاعدة البيانات.

3- يتيح عرض بيانات الاشتراك بالمكتبة.

4- إتاحة الفهرس المتاح للجمهور على الخط المباشر OPAC.

5- إمكانية عرض بيانات المستفيد ومع إمكانية التعديل لبياناته عبر الإنترنت.

6- عرض كشف بوقوف المستفيد من الإعارة والحجوزات.

يتيح النظام إجراء عملية الجرد إما باستخدام قارئ الباركود أو يدوياً عن طريق طباعة النسخ الموجودة على قاعدة البيانات ومقارنتها بالأوعية الموجودة على الرف، يقوم النظام بحصر الأوعية المفقودة في قاعدة البيانات والتي لم يتم قراءتها وتحويل حالتها تلقائياً إلى مفقودة ويحتفظ النظام بنتائج الجرد للسنوات السابقة، يحتفظ النظام ببيانات الأوعية التي تمت قراءتها أثناء فترة الجرد لمساعدة المكتبي على معرفة المتبقي من الأوعية التي لم يتم جرده، يتيح النظام استرجاع النسخ التي سبق التعليم عليها كمفقودة في حالة اكتشافها بعد انتهاء عملية الجرد، أو إلغائها تماماً من قاعدة البيانات إذا قرر المكتبي ذلك.

كما يتيح النظام استخراج التقارير بالأوعية التي تم إلغائها نهائياً وسنة الجرد التي ألغيت فيها. إدارة النظام:

نظام أمني فعال لإدارة صلاحيات المستخدمين من خلال مستويات متعددة. كما يتيح تخصيص كلمة سر للمستخدم للاستفادة من خدمات النظام وتعتمد الصلاحيات على صفة المستخدم (حقوق- مجموعات أفراد).

كذلك يتيح النظام إدخال بيانات المكتبة المركزية وفروعها مع تحديد سياسات المكتبة المتعلقة بالنظم الفرعية المختلفة (فهرسة- إعارة- حجز الخ).

خدمات المكتبة عبر الإنترنت:

معالجة جميع الإجراءات اللازمة لعمليات بث المعلومات عن أحدث مقتنيات المكتبة وأكثرهم قراءة.

واحة مكتبات نت

أ. عبير أحمد

حكمة العبد:

قال أحد الحكماء : يا بني ذقت الطهيات كلها فلم أجد أطيب من العافية..

وذقت الرارات كلها فلم أجد أمر من الحاجة إلى الناس..

ونقلت الحديد والصخر فلم أجد أثقل من الدين.

علماء العرب

هيا طبعان أخوان من دمشق اشتهرا بهذا الاسم: شرف الدين علي بن يوسف الرحبي.

وجمال الدين بن يوسف.

الأول هو شرف الدين علي بن يوسف الرحبي ،ولد بدمشق سنة 583 هـ. تولى تدريس الطبيب في دمشق وخدم في البيمارستان الكبير قال ابن العبري أنه (كان بارعاً بالجزء النظري من الطب...) ، وذكر إسراييل أصيبعة من تأليفه كتاب (خلق الإنسان وهيئة أعضائه ومنفعتها). وكانت وفاته في دمشق سنة 667 هـ.

والثاني هو جمال الدين بن يوسف، عرفه ابن العبري وصحبه مدة يباشر معه المرض بالبيمارستان النوري. وكان يعتني بالجزء العملي من الطبيب. يقول فيه ابن العبري: كان حسن الأخلاق، له تجارب فاضلة ونفوذ مشهور في المعالجة.

عشر أسباب لجذب الأشخاص تجاهك

- 1- الأخلاق : كن خلوقاً نذل ذكراً جميلاً.
- 2- الاهتمام : اظهر اهتمامك بالآخرين حتى يظهروا الاهتمام بك.
- 3- التنازل والحماس : تنازل بالخير تجده.
- 4- التواضع : تواضع لكل الناس.
- 5- الحلم : لا تغضب أبداً.
- 6- الابتسامه : وهي ما يسمى أيضاً بالسحر الحلال.
- 7- التهادي : لا تنس تقديم الهدايا.
- 8- الأناقة : اهتم بشكلك ومظهرك.
- 9- التحديد : اتقن فن الكلام.
- 10- الإنصات : اتقن فن الاستماع والإصغاء.

استمارة اشتراك في مكبات إيسيكوم

نوع الاشتراك: _____ مؤسسات ☐ أفراد ☐

الاسم (اشتراك الأفراد): _____

الوظيفة: _____

اسم الجهة (اشتراك المؤسسات): _____

العنوان البريدي ص.ب: _____

رمز بريدي: _____

المدينة: _____

الدولة: _____

ت: _____

ف: _____

بريد إلكتروني: _____

عدد النسخ: _____ أرغب/الاشتراك في عدد ☐ نسخة

التوقيع

استمارة اشتراك في مكبات إينت

عليك أن تملأ استمارة الاشتراك المرفقة وفقاً للتالي:

- الاشتراك للأفراد من داخل جمهورية مصر العربية بمبلغ 100 جنيهات مصرية في العام نقداً لندوبنا أو بالحضور في مقر الشركة أو بحوالة بريدية أو بشيك مصري باسم شركة "إيبيس.كوم للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات"
 - الاشتراك للمؤسسات من داخل جمهورية مصر العربية بمبلغ 220 جنيهات مصرية في العام نقداً أو بشيك مصري باسم شركة "إيبيس.كوم للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات"
 - الاشتراك للأفراد من الدول العربية بمبلغ 35 دولاراً في العام نقداً أو بشيك مصري باسم شركة "إيبيس.كوم للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات"
 - الاشتراك للمؤسسات من الدول العربية بمبلغ 70 دولاراً في العام نقداً أو بشيك مصري باسم شركة "إيبيس.كوم للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات"
 - الاشتراك للأفراد من أمريكا وأوروبا بمبلغ 45 دولاراً في العام - نقداً أو بشيك مصري باسم شركة "إيبيس.كوم للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات"
 - الاشتراك للمؤسسات من أمريكا وأوروبا بمبلغ 90 دولاراً في العام نقداً أو بشيك مصري باسم شركة "إيبيس.كوم للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات"
- يمكنك أيضاً القيام بتحويل بنكي على حسابنا في البنك المصري الخليجي فرع الجيزة رقم 303372 جمهورية مصر العربية. يسعدنا دائماً في IPIS.COM من خلال مكاتبنا، أن نستقبل اقتراحاتكم، ولا نستطيع أن نقول في نهاية رسالتنا المفتوحة إليكم إلا أهلاً بكم في مستقبل المكاتب والمعلومات في العالم العربي.

يمكنك الحصول على أعداد دورية مكتملات 5 نت مجلدة.

ترسل كافة المراسلات باسم

رئيس التحرير

د. زين عبد الهادي

ص.ب 647 الأورمان الرمز البريدي 12612 الجيزة جمهورية مصر العربية

IPIS.COM

مكاتب نت

توزيع شركة إيبيس.كوم للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات

رقم الإيداع: 2002/12102

2006

مفاجأة لعام

اشترك فى مجلة (مكاتب . نت) وأحصل على

مجموعة كتب فى المكاتب والمعلومات من إصدار

ايبيس . كوم

كما يمكنك أن تحصل
على إشتراك مجاني
فى حالة الاشتراك
بثلاث نسخ



منح إعلانيك هنا

إيبيس.كوم

للنشر والتوزيع وخدمات المعلومات



داسات

بحوث

دوريات

كتب

حول الشركة

على أيدي مجموعة من الخبراء العرب في مجال تخصص المكتبات والمعلومات تأسست شركة إيبيس.كوم في ديسمبر من عام ١٩٩٩ بهدف نشر وتنمية الوعي الفكري في مجال المكتبات والمعلومات بين المتخصصين والمهتمين بهذا المجال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات ونشر ثقافة الإنترنت والمكتبات الرقمية.

وتقدم الشركة مجموعة من خدمات المعلومات تتمثل في مايلي :

- ١ - البحث في قواعد البيانات الأجنبية .
- ٢ - البحث على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت .
- ٣ - تصوير وتسليم المقالات المتاحة في الدوريات المصرية.
- ٤ - البحث عن الكتب المصرية وشحنها .
- ٥ - البحث عن الرسائل الجامعية المتاحة من الجامعات المصرية.
- ٦ - تسهيل الحصول على أي مصدر معلومات نشر في مصر.
- ٧ - تسهيل الاشتراك في مؤتمرات وندوات المعلومات وتكنولوجيا المعلومات المتعددة في مصر.
- ٨ - تسهيل الحصول على مصادر المعلومات من معارض الكتب في مصر وشحنها .

اسم
المستخدمكلمة
المعبر

دخول

أنت الزائر
33500